

PROVISIONAL

A/47/PV.19
28 October 1992

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

(بلغاريا)	السيد غانيف	: الرئيس
(أيرلندا)	السيد هيز	: ثم
	(نائب الرئيس)	
(بلغاريا)	السيد غانيف	: ثم
	(الرئيس)	
(سورينام)	السيد ناندو	: ثم
	(نائب الرئيس)	

المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :

السيد كارزاي (أفغانستان)
السيد ديالو (النيجر)
السيد الصحاف (العراق)
السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرس على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

١ (أ-ي)

خطاب السيد بيرسيغال ج. باترسون ، رئيس وزراء جامايكا

بيان كل من :

السيد نواتشوكو (نيجيريا)

السيد جميل (ملديف)

السيد بوه بوه (الكاميرون)

اقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : رسالة من رئيس لجنة
المؤتمرات [٨] (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد كارزاي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ساقرا

البيان التالي نيابة عن نائب رئيس وزراء ووزير خارجية أفغانستان .

"اسمحوا لي أن أعرب عن أحر تهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . إنني على ثقة تامة بأن أعمال الجمعية ستتمخض عن نتائج مثمرة وممتازة حقا بفضل توجيهاتكم الحكيمة ، ومساعي الأمين العام .

"إنه لمن دواعي سرور وفد دولة أفغانستان الاسلامية أن يرى بلغارييا الجديدة ، بعد أن نبذت الشيوعية ، تأخذ مكانها في المجتمع الدولي بمبادئ وقيم جديدة تتمشى والتطلعات الحقيقية لشعب بلغاريا .

"إن القيادة الحكيمة والفعالة لسلفكم ، السفير سمير الشهابي ، ستبقى دائما ماثلة في ذاكرة الذين شاركوا في أعمال الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة . وقد أسمعنا أن نرى مجلا من هذا المستوى الرفيع يوضع تحت تصرف الجمعية العامة من قبل دبلوماسي بارع مثل البلد الشقيق ، المملكة العربية السعودية .

"لقد تعززت عالمية هذه المنظمة أكثر فأكثر هذا العام بانضمام ١٣ عضوا جديدا إليها . ونحن نرحب بهم في هذه الأسرة العالمية ونؤكد لهم تعاوننا من أجل تحقيق مقاصد هذه المنظمة .

"بفضل الله العلي القدير أتشرف بأن أنقل هذه الرسالة الى الجمعية العامة لأول مرة منذ قيام دولة أفغانستان الاسلامية .

"تنعقد دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين في ظل ظروف تتلashed فيها بقايا الحرب الباردة واستقطاب العالم ، وتتداعى فيها الهياكل الاستعمارية ، ويتبلور نظام جديد وعادل على كوكبنا .

"إن مقاومة المجاهدين الأفغان الابطال التي استمرت ١٤ عاما ، وحركات تحرير الأمم الخاضعة للاستبداد ، وحركات الإصلاح في الاتحاد السوفياتي سابقا وفي أوروبا الشرقية ، بالإضافة الى الطبيعة غير العادلة وغير الواقعية للشيوعية والشمولية ، أسهمت جميعها في انهيار هذه النظم ، وبالتالي في تحطيم اسطورة استقطاب القوى العالمية . وهذا أضعف مفهوم للتحالفات العسكرية ، وغيّر الى حد ما الخريطة السياسية للعالم . لقد انتهت سنوات الحرب الباردة وبزغ الأمل في تبلور نظام عالمي جديد وعادل . وهذه التطورات الايجابية - والنتائج التي تمخضت عنها - شكلت الافاق الجديدة للنظام العالمي ، وكذلك دور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية .

"بالنسبة لوفدي ، تتسم دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين بسمتين هامتين . أولا ، يحتل ممثلو الأمة الأفغانية ثانية مقاعدهم في هذه المنظمة ، وثانيا ، نشارك في هذه الدورة ونحن نتوقع أن تواصل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والدول الاعضاء ، أن تمد مساعدتها الى المرحلة الثانية من كفاحنا : الإعمار الاقتصادي وإعادة التأهيل الاجتماعي لبلدنا .

"أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب ، نيابة عن دولة أفغانستان الإسلامية وشعبها ، عن عميق تقديرنا لجميع الدول الاعضاء التي وقفت بحزم الى جانبنا في إدانة عدوان الاتحاد السوفياتي السابق ، وأيدت النضال الحق الذي يخوضه الشعب الافغاني من أجل استعادة سيادة أفغانستان ، ولامتها الاقليمية ، واستقلالها السياسي ، وطابعها الاسلامي غير المنحاز . لقد كان دعمها السياسي الدينامي ومساعداتها الانسانية السخية مصدر تشجيع لنا خلال كل سنوات نضالنا والتي لم نشعر خلالها قط بأننا نقف وحدنا ، لاننا نؤمن بأن الله العلي القدير والحق الى جانبنا .

"وفي هذا الصدد ، نود أن نعرب عن عظيم الشكر وخالص الامتنان لجمهورية باكستان الاسلامية ، وجمهورية ايران الاسلامية ، والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية . وسوف نتذكر دائما المساندة السياسية الحازمة والمساعدة الانسانية السخية التي قدمتها لنا الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية الصين الشعبية ، والمملكة المتحدة ، وبلدان أوروبا الغربية ، واليابان .

"كما نشكر الأمين العام للأمم المتحدة ، وممثله الخاص ، ومكتب منسق برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية والاقتصادية المتصلة بأفغانستان ، على الدور التوفيقى الذي قاموا به لإحلال السلم في أفغانستان ، وعلى توجيههم المساعدة الى شعبنا .

"ونأمل أن تواصل هذه المنظمة تقديم المساعدة الى أفغانستان لتحقيق التطلعات النبيلة لشعبنا .

"وإذ أتكلم للمرة الاولى بعد إنشاء دولة أفغانستان الإسلامية ، أرى من واجبي أن أنوه في إيجاز بمسألة تتعلق بالظروف التي أدت الى انهيار النظام السابق والى قيام دولة اسلامية في بلادي .

"أسهم التفاهم الذي تم التوصل اليه بين زعماء وقادة الجهاد وبين القوات النظامية وغير النظامية للحكومة السابقة في بلادي في انتقال السلطة بصورة سلمية من تلك الحكومة الى حكومة أفغانستان الاسلامية المنشأة حديثا في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، وربما يكون ذلك قد جنب العاصمة صمام دم .

"واستنادا الى الهدف الاعلى الذي يتمثل في تجنب المزيد من الخسائر في الارواح ومفك الدماء ، حاولت الدولة الاسلامية التي انشئت حديثا حل المشاكل السياسية القائمة ، التي كانت تركة ١٤ عاما من الحرب والدمار في البلاد ، وذلك بالوسائل السلمية المتمثلة في الحوار ، والمفاوضات ، والتسامح ، والتفاهم ، مما يمهّد الطريق أمام إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، باعتبار ذلك إجراء سليما لضمان الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

"وينبغي أن يكون واضحا أن إجراء انتخابات عامة في بلد ما يتطلب ، أولا وقبل كل شيء ، تهيئة مناخ من السلم والامن الكاملين . ومن دواعي الاسف أن هجمات الصواريخ الاخيرة التي تنم عن عدم الشعور بالمسؤولية ، والتي تعرضت لها كابول دون انقطاع لمدة ثلاثة أسابيع متواصلة ، أسفرت عن مأساة ضاعت فيها ارواح ٢٤٠٠ من الابرياء ، فضلا عن إصابة ٩٠٠٠ شخص . هذه الهجمات الحمقاء عرقلت بشكل خطير من التوصل الى تسوية سريعة ونهائية للمشاكل السياسية الراهنة . هذه الحالة ، الى جانب البرنامج الجاري تنفيذه لإعادة اللاجئين الى وطنهم وبرنامج إعادة توطين المشردين ، وكذلك عدم استتباب الامن بالقدر الكافي ، وعدم توافر الموارد المالية والمرافق التي تعد من المتطلبات الاساسية لإجراء انتخابات عامة ، اقنعت الحكومة بضرورة اتخاذ خطوة اولية تمهّد الطريق لإجراء انتخابات حرة ومنمفة . هذه الخطوة الاولى هي عقد مجلس عرقي أو "لويا جيرغاه" - وهو مجلس أعلى ، مجلس للممثلين ، وبعبارة أخرى مجلس "شورى أهل الحل والعقد" ، وهي عبارة تطلق في اللغة العربية على

نفس هذا النوع من المجالس - يتشكل من ممثلي شعب أفغانستان . ومن المقرر أن يعقد هذا المجلس في أقرب وقت ممكن ، ومن المرجح أن يكون ذلك خلال الشهرين المقبلين* .

"ولقد عقدت خلال الشهر المنصرم بعض الاجتماعات في مختلف أنحاء أفغانستان بغية التداول بشأن الحالة السياسية الراهنة في البلاد . ففي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، عقد في مدينة غازني في مكان ما قريبا من وسط أفغانستان اجتماع شارك فيه ٢٥٠٠ من قادة الجهاد ورؤساء القبائل والعلماء - العلماء الدينيين - وشخصيات أفغانية ذات نفوذ تمثل ١٦ محافظة من محافظات أفغانستان الـ ٢٩ . في هذا الاجتماع ، وبعد مناقشة القضايا المختلفة المتعلقة بالأوضاع الأمنية والحالة السياسية والاحتياجات الأساسية للمحافظات ، وبخاصة العاصمة كابول ، طُلب إلى الحكومة الدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس "لويا جيرغاه" ، وقد يكون ذلك أفضل الطرق وأقصرها للتغلب على الأزمة الراهنة . وقد خلصت المداولات إلى الدعوة إلى عقد اجتماع شوري - أي "جيرغاه" ، أو مجلس ، يضم جميع قطاعات المجتمع الأفغاني ، بما في ذلك اللاجئين الأفغان المقيمون في الخارج ، وذلك في موعد لا يتجاوز نهاية تشرين الأول/أكتوبر .

"وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عقد اجتماع آخر في مدينة كندهار . ففي هذا الاجتماع دعا قادة الجهاد ورؤساء عدة قبائل بجنوب أفغانستان وجنوبي غربها إلى عقد "لويا جيرغاه" . ومن الجدير بالذكر أن المشاركين في هذا الاجتماع قاموا ، ضمن جملة أمور ، بدعوة منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة إلى الإشراف معا على عقد هذه الجمعية الكبرى .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيز (أيرلندا) .

"وعلاوة على الاجتماعات السالفة الذكر ، عقد في جميع أرجاء أفغانستان عدد من الاجتماعات الأخرى التي طلبت إلى الدولة الإسلامية عقد "لويا جيرغاه" باعتباره المحفل الوحيد الذي يتمتع بسلطة البت في المستقبل السياسي للبلاد .

"إن وضع دولة أفغانستان الإسلامية الذي يعبر عن المطالب والاقتراحات الحققة لشعب أفغانستان الشجاع ، يلزمها بأن تكفل استخدام كل السبل والوسائل لتحقيق هذه الرغبة التي عبرت عنها الأمة في هذه الاجتماعات المختلفة .

"ولا يمكن كفالة الحماية لوحدة أفغانستان وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، ما لم تعبر الأمة ، التي هي مصدر السيادة ، عن إرادتها . ويمكن التعبير عن هذه التطلعات ، في ظل الأوضاع السائدة ، من خلال عقد "لويا جيرغاه" ، الذي يمثل ، بالنظر إلى عدم توفر إمكانيات لإجراء انتخابات ، الهيئة الوحيدة الشاملة ذات الحجية التي تملك تقرير المستقبل السياسي للبلاد .

إن دولة أفغانستان الإسلامية تبذل قصارى جهدها كيما توفر الضمانات وتتخذ الإجراءات الاحتياطية اللازمة لتيسير انتقال السلطة على وجه السرعة إلى حكومة منتخبة بواسطة "لويا جيرغاه" . بيد أن دولة أفغانستان الإسلامية قد تطلب من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي الإشراف على إجراءات ذلك الاجتماع كيما تكفل توفير الضمانات والإجراءات الاحتياطية اللازمة ، إذا ما اقتضى الأمر ذلك .

"لقد تحقق لنا النصر في كفاحنا ضد دولة عظمى ومؤيديها بفضل ١٤ عاما متواصلة من التفخيات المتفانية والباسلة التي بذلتها أمتنا الإسلامية . وكان هذا الانتصار معلما ساطعا ونقطة تحول في تاريخنا . ولكن ثمن النصر كان باهظا .

"وربما يكفي ، لتصوير مدى ما حل بأفغانستان من فناء ودمار أن اقتبس الفقرة الاولى من "النداء الموحد للأمين العام للأمم المتحدة من أجل المساعدة الانسانية الطارئة لأفغانستان" التي تقول : لم تشهد سوى القليل من البلدان في التاريخ ما شهدته أفغانستان من معاناة على مدى الـ ١٤ عاما الماضية . فإلى جانب الدمار المادي الذي لا يمكن وصفه إلا بأنه جائحة ، أسفرت الحرب عن مليون قتيل وأكثر من مليوني معوق وقرابة ٦ ملايين لاجئ في البلدان المجاورة ، ومليونين من المشردين داخل البلاد .

"ويقدر أن الدمار الشامل الذي حل بمعظم القرى والمدن بلغ ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار من الاحراج ، و ٨ ٠٠٠ قناة مائية ، و ٦ ملايين رأس ماشية ، و ١١٤ مركزا صحيا ، و ٢ ٧٠٠ كيلومتر من الطرق الرئيسية ، وأكثر من ٢ ٠٠٠ مدرسة . كما أن معظم محطات توليد الكهرباء وشبكات الاتصالات إما دمرت تماما أو لحقت بها تلفيات كبيرة . ولم يتم بعد تقدير الخسائر تقديرا حقيقيا . وهناك حوالي ١٠ ملايين لغم بثتها قوات الاحتلال السوفياتية في جميع أرجاء أفغانستان . وربما لن يكون بمقدور الاجيال المقبلة - من أبناء أفغانستان أن تمشي على تراب وطنها دون أن توجس خيفة . وهذا هو أدهى الامرين .

"إن إكمال تنفيذ برنامج إعادة اللاجئين الى وطنهم يرتبط بمسورة مباشرة بعملية تطهير الالغام . ووفقا لتقارير الامم المتحدة ، تسببت الالغام في الاشهر الاخيرة في قتل وإصابة العديد من العائدين . وتكتظ المعابدات الطبية في مدينة بيشاور الباكستانية التي تقع على الحدود ، بالعائدين المصابين بالالغام . وفي هذا الصدد ، ندعو المجتمع الدولي الى أن يستجيب استجابة بناءة لمناشدة الأمين العام ، بتقديم الدعم المالي لمشاريع الامم المتحدة ذات الصلة .

"في الوقت الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بنهاية عقد المعوقين ، يوجد في بلدي مليوناً شخصاً يندرجون تحت نفس الفئة ، ويستحق وجودهم الهامشي وفقدهم وعوزهم اهتماماً خاصاً .

"لقد بلغت ضخامة مشاكلنا حداً لا نستطيع معه ، في حدود قدراتنا المحدودة ، أن نلبي الاحتياجات الملحة للأشخاص المعوقين . ودولة أفغانستان الإسلامية ، رغماً عن اقتصادها الذي مزقته الحرب ، وهو أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في برامجها الخاصة بإعادة التعمير - تُعطي الأولوية لبناء المستشفيات والعيادات الجديدة التي تحتاج إلى تمويل من قبل برامج المساعدة الدولية .

"إن جهود هذه المنظمة الرامية إلى إقرار مبادئ تهدف إلى تنفيذ تدابير ووضع نظام رصد لحقوق المعوقين ، جديرة بالثناء . بيد أن المشكلة في بلدي لها طابع مختلف ، ويتعين علينا إنشاء آلية وطنية مناسبة لدعم حوالسي مليوني شخص معوق من ضحايا الصراع المسلح . وهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق دون مساعدة دولية مناسبة .

"أما بالنسبة لأيتام الحرب ، فلو قدرنا أن كل أفغاني قتل في سنوات الحرب الـ ١٤ ترك وراءه طفلاً واحداً ، فسيكون في أفغانستان ١,٥ مليون يتيم . وبسبب هذا العدد الكبير تكون دولة أفغانستان الإسلامية في حاجة ماسة إلى المساعدة الدولية لإعادة تأهيل أيتام الحرب .

"وتقديراً لحدة مشاكل أيتام الحرب والصراعات المسلحة ، وأحقيتهم في اهتمام دولي خاص في إطار منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل إعادة تأهيل الأيتام ضحايا الصراعات المسلحة أينما كانوا وأيا كان البلد الذي ينتمون إليه . وفي هذا الصدد ، قد يكون من الملائم أيضاً أن نعلن سنة ١٩٤٤ ، السنة الدولية للأيتام .

"لا يمكن أن يكون هناك استقرار سياسي في أي بلد دون السلامة الاقتصادية . ودولة أفغانستان الإسلامية ورثت بلدا مخربا ماديا ومدمرا نفسيا ومستنزفا اقتصاديا ومعذبا سياسيا واجتماعيا ، والسكان في ميس الحاجة إلى الدعم المادي والمعنوي . وقد أنشئت الدولة الإسلامية نتيجة لتضحيات لا تحصى ومعاناة جسيمة تحملتها الأمة الأفغانية من أجل حريتها وإيمانها بعقيدتها . وقد كان لنضال شعبنا مدلولاً دولياً بصفة عامة ، وكان له أثر واسع النطاق على تعزيز الحرية وظهور دول جديدة . ودون اقتصاد سليم لا يمكن ضمان استقرار السلم الذي تحقق بهذا الثمن الفادح ، ومن المؤكد أن يكون لعدم الاستقرار في أفغانستان أثره على المنطقة .

"لقد دمرت الحرب البنية الأساسية لأفغانستان ، وأضحت إعادة بناء الهيكل الاقتصادي للبلد أمراً حيوياً بالنسبة لوجود أفغانستان في المستقبل كعضو منتج في المجتمع الدولي وقادر على الاعتماد على نفسه . والبرامج الاقتصادية المنهجية الشاملة بمساعدة البلدان الصديقة والأمم المتحدة ستكفل عملية إعادة البناء ووضع أساس سليم يمكن أن يُشيد عليه التقدم الاقتصادي المقبل .

"بيد أن جهود الإغاثة الانسانية الطارئة هي التي لها الاولوية في الوقت الراهن بسبب النقص الواضح في الاغذية ، والافتقار إلى مياه الشرب النقية والكهرباء ، وعدم كفاية الرعاية الطبية وكلها أمور تهدد بقاء الأمة بأسرها ، والعاصمة بصفة خاصة . وللأسف ، لم تتلق دولة أفغانستان الإسلامية دعماً كافياً من المجتمع الدولي في هذا الصدد . لقد أعرب مؤخراً ممثل الأمم المتحدة الخاص لأفغانستان عن جزعه حيال الافتقار إلى الحماس من جانب المجتمع الدولي في الاستجابة على وجه السرعة للوفاء بمبلغ الـ ١٨٠ مليون دولار المستهدف للمساعدة والذي اقترحه سعادة الأمين العام للأمم المتحدة في ندائه الصادر في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وحتى الآن ، لم نتلق سوى ٤٠,٥ مليون دولار

استجابة لذلك النداء . وتقدر دولة أفغانستان الاسلامية بالغ التقدير الاستجابة الإيجابية التي تلقتها من بعض البلدان .

"وعلاوة على المآسي التي يمتصها الانسان ، شمة كارثة طبيعية حلت في الاسبوع الاول من أيلول/سبتمبر من هذا العام ، بغولبهار وغيرها من المدن المجاورة لمقاطعة باروان في أفغانستان . ذلك الفيضان لم يكن لشدة نظير في عقود عديدة ووفقا لتقارير موثوق بها قتل حوالي ٣ آلاف شخص ، ومحت مئات المنازل من وجه الأرض . ومن الغريب أن السلطات الدولية لم تول هذه الكارثة الواسعة النطاق اهتمامها . ونحن نطلب من المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة انسانية طارئة لضحايا الفيضان وأسره .

"وتود دولة أفغانستان الاسلاميه أن تلتزم الدعم من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة لضمان إيلاء النظر الواجب للبند ١٤١ من جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ، المعنون "تقديم مساعدة دولية طارئة لتعمير أفغانستان المنكوبة بالحرب" . ويحدونا أمل صادق ووطيد في أن تنظر الدول الاعضاء في تقديم تأييدها الكامل لمشروعي القرارين المنفصلين اللذين سيقدّمهما وفد دولة أفغانستان الاسلامية بشأن البند ١٤١ من جدول الأعمال .

"وترى دولة أفغانستان الاسلامية أنه بالرغم من التغييرات الإيجابية العديدة في العلاقات الدولية ، هناك بعض الاهداف الرئيسية للأمم المتحدة ، مثل نزع السلاح الكامل - لا سيما السلاح النووي - وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية ، واحترام حقوق الانسان وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعادل ، لم تتحقق بالكامل حتى الآن . ولعله يكون أكثر تماشيا مع هدف تحقيق مقاصد هذه المنظمة ، الاستفادة من المناخ الإيجابي الجديد للتفاهم الدولي ، من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في دفع التقدم الاقتصادي الاجتماعي للبلدان النامية وبخاصة أقلها نموا . ذلك أن استعداد البلدان المتقدمة النمو لتأمين تعاون أكبر مع البلدان الفقيرة يمكن أن يسهم اسهاما إيجابيا في تحقيق هذا الهدف .

"إن دولة أفغانستان الاسلامية مقتنعة بأن مشكلة البيئة ، تلك المشكلة متعددة الابعاد تهدد بالفعل مستقبل عالمنا . وقد نوقشت هذه المشكلة العالمية باستفاضة في مؤتمر قمة رؤساء الدول أو الحكومات الذي عقد مؤخرًا في ريو دي جانيرو ، وصدرت عنه وثيقة ذات مصداقية معنونة "جدول أعمال القرن ٢١" ، وهي توفر أساسًا سليمًا لحل القضايا البيئية العالمية .

"ومما يبشر بالأمل أن نرى الاعتماد على الإيديولوجية في تسوية الصراعات الإقليمية أخذًا في التلاشي ، في حين يبرز اتجاه جديد يحفز تعزيز التعاون الدولي من أجل تسوية الصراعات القائمة .

"وستعمل دولة أفغانستان الاسلامية على إقرار السلم الدولي ، بالتعاون الثام مع الأمم المتحدة . وهي تؤيد وتحترم ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكل المعايير المقبولة لهذه الهيئة العالمية . أما في ساحة العلاقات الدولية فستواصل دولة أفغانستان الاسلامية باعتبارها أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز ، انتهاج سياسة نشطة غير منحازة ، واتخاذ موقف حر من القضايا الدولية ، وتأييد أهداف حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي تاييدا صادقًا ، وتقوية الاواصر الودية مع كل البلدان على أساس الندية والاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى . كما أن دولة أفغانستان الاسلامية تتعهد بالالتزام الصادق بكل الاتفاقات الدولية ، وتقف في وجه كل أشكال الاستعمار وجميع الافكار العنصرية ، وتؤيد القضاء على الأسلحة النووية ، ومتساعد أيضا في إزالة التوترات الدولية والإقليمية .

"ترحب دولة أفغانستان الاسلامية بالمفاوضات الجارية الآن بين الأطراف المعنية في الشرق الاوسط ، ويحدوها الأمل في أن تسفر عن أعمال حق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة . إلا أنه بدون الوقف الفوري للاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة لن يكون هناك ضمان ثابت بأن تؤدي

تلك المفاوضات إلى سلم واستقرار دائمين في تلك المنطقة . كما أن أفغانستان ، تماشياً مع مبدأ حق تقرير المصير ، وامتثالاً لقرار المؤتمر الإسلامي الذي عقد في اسطنبول ، تؤيد حقوق شعب البوسنة والهرمك ، وتطالب بالوقف الفوري لمذبحة السكان الأبرياء في تلك الجمهورية ، وتشجب سياسة "التطهير الإثني" البغيضة التي لا تزال مستمرة حتى الآن بالرغم من ادانتها على نطاق عالمي . وتطالب أفغانستان ، باعتبارها أحد مقدمي مشروع القرار A/46/L.76 المقدم للدورة السادسة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة بشأن الحالة في البوسنة والهرمك ، باتخاذ إجراء حاسم بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية ضمان حق شعب البوسنة والهرمك في الدفاع عن النفس وفي حماية سلامته الإقليمية وسيادته .

"ومع تأييدنا لحق كل الشعوب في تقرير المصير ، يرى وفد دولة أفغانستان الاسلامية أن قضية كشمير ينبغي تسويتها من خلال المفاوضات والحوار ، على أساس القرارات المتخذة في الأمم المتحدة .

"إن دولة أفغانستان الاسلامية ، مع رغبتها في إقامة علاقات صداقة مع جميع البلدان ، تولي أهمية خاصة لعلاقاتها مع البلدين المجاورين - باكستان وايران - وكذلك مع البلد الشقيق ، المملكة العربية السعودية .

"ولدينا رغبة صادقة في صيانة وتعزيز صداقتنا التقليدية مع الولايات المتحدة الامريكية . وتسمى أفغانستان إلى إقامة علاقات ودية مع اليابان ومع بلدان أوروبا الغربية وبلدان الشرق الاقصى الاخرى .

"وتتطلع دولة أفغانستان الاسلامية إلى إقامة علاقات ودية وإيجابية مع الجمهوريات الاسلامية الجديدة في وسط آسيا ، وترغب في تعزيز روابطها التجارية والاقتصادية والثقافية مع تلك الجمهوريات .

"وترغب دولة أفغانستان الاسلامية كذلك في إقامة علاقات ودية مع الهند غير المنحازة ، وتأمل في أن تتعاون الهند مع شعب أفغانستان في المجالات التي يحتاج فيها إلى هذا التعاون .

"ويرغب بلدي في إقامة علاقات ودية وثيقة مع جمهورية الصين الشعبية ، ويأمل في توسيع نطاق التعاون التقني والتبادل التجاري مع ذلك الجار .

"وترغب أفغانستان في تحسين العلاقات الودية مع الاتحاد الروسي ، وتتوقع من الاتحاد الروسي أن يشارك مشاركة كاملة في انعاش وإعادة تعمير أفغانستان . إن الاتحاد الروسي ، باعتباره وريث الاتحاد السوفياتي السابق ، تقع عليه مسؤولية التعويض عن الدمار الذي سببه العدوان المسلح الذي قام به الاتحاد السوفياتي السابق على أفغانستان .

"ومن الضروري أيضا الاعراب عن قلقنا إزاء المعاناة التي تعيشها ، أسر أكثر من ٣٠ ٠٠٠ أفغاني ما زالوا في عداد المفقودين منذ سنوات العدوان الذي شنته الاتحاد السوفياتي السابق على بلدنا . ولقد ألحقت هذه المأساة ضررا شديدا بمشاعر جميع أبناء أفغانستان . وهم يتوقعون من كومنولث الدول المستقلة أن يعالج هذه القضية معالجة جادة وعلى وجه الاستعجال . إن دولة أفغانستان الاسلامية إيماننا منها بأن الرغبة الصادقة القائمة على حسن النية والثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في حل هذه القضية الانسانية الهامة ، سنحاول استخدام القنوات الثنائية كخطوة أولى صوب حل هذه القضية ، ما لم تتطلب الظروف خلاف ذلك .

"وختاما ، أرى أنه من الضروري أن أشير إلى أن الأمم المتحدة ، التي تظلم بدور متزايد الأهمية في تسوية الصراعات الاقليمية والمشاكل العالمية ، يجب أن تركز أنشطتها بشكل متزايد على التغلب على المشاكل والصعوبات العالمية . وإن دولة أفغانستان الاسلامية ، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة ، على استعداد لأن تقدم تعاونها الكامل للمنظمة ، من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه العالم الآن ، ولن تدخر أي جهد في سبيل تنفيذ القرارات والمقررات التي ستصدر عن هذه الدورة .

"نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق كل المشتركين في الدورة الحالية للجمعية العامة إلى النجاح الكامل والدائم" .

السيد ديالو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسرّ وفد

النيجر أن يضم صوته إلى أصوات كل المتكلمين الذين سبقوه ، في الاعراب عن تهانينا المخلصة للسيد غانيف بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . إن هذا الانتخاب شهادة على ما يتمتع به بلده بلغاريا من مكانة عالية وتقدير كبير على الساحة الدولية ، واسهامه في تحقيق المثل العليا لمنظمتنا ، كما أنه اعتراف بمواهبه كدبلوماسي محنك وماحب خبرة واسعة .

ونود أن تشمل هذه التهاني سائر أعضاء المكتب ، وأن نؤكد لهم التعاون التام والكامل مع وفد النيجر في إنجاز مهمتهم .

وأود أن أعرب لسلف السيد غانيف ، السفير سمير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية ، عن ارتياحنا الكامل وإطرائنا البالغ ، لإدارته المتميزة لأعمال الدورة السادسة والأربعين .

إننا نحیی البلدان التي انضمت توا إلى أسرة الأمم المتحدة العظيمة ، ونرحب بهذه البلدان ، التي يتمشى انضمامها مع عالمية منظماتنا .

وأود كذلك أن أعرب ، مرة أخرى ، للسيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام للأمم المتحدة ، عن التهاني الحارة من معالي السيد شيفو أمادو ، رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية النيجر ، وذلك على انتخابه الذي جاء تتويجا لحياته الوظيفية اللمعة . وتود حكومة النيجر أن تعبر له عن تشجيعها ودعمها للدينامية التي أضفاها بالفعل على أعمال المنظمة .

ويشعر النيجر باغتياب لانتهااء التناحرات بين الشرق والغرب ولمناخ الثقة الذي نجم عن ذلك . هذا التطور يعد نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ البشرية . يتسم بتغيرات سياسية واجتماعية عميقة وسريعة ، نجمت عن التيارات القوية المتجهة صوب الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الانسان . ويحتم علينا هذا التطور الايجابي في العلاقات الدولية ، وخصوصا ما اشار به من آمال وتوقعات ، أن نشترك في السعي من أجل إيجاد توازن عالمي جديد يأخذ بعين الاعتبار تطلعات واحتياجات كل العناصر التي يتكون منها المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، تعد الدورات التي تعقدها الجمعية العامة فرما للمجتمع الدولي لإحراز المزيد من التقدم في السعي من أجل تحقيق السلم والعدالة والوثام فيما بين الشعوب ، تمشيا مع مَثُل ومبادئ الميثاق .

وبغضل مناخ الانفراج الدولي ، أصبحت احتمالات نزع السلاح العام والكامل ، والامل في أن يؤدي ذلك إلى تحرير موارد إضافية للتنمية ، تبدو بشكل متزايد قابلية للتحقيق . ويلاحظ النيجر بارتياح النتائج الإيجابية التي تحققت بالفعل في هذا

الميدان ، ويود أن يهنئ الأمين العام على جهوده الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل .

ويطلب السلم والامن الدوليين أن تبذل جميع البلدان المزيد من الجهود من أجل تخفيض كل القوات المسلحة وأسلحة التدمير الفتاكة . وأود في هذا الصدد ، أن أعلن أن النيجر قد صدق توا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ويتضح مناخ الانفراج الدولي أيضا في تطور الصراعات الاقليمية . إن "خطوة السلام" ، التي تتضمن خلاصة وافية لتوصيات وتدابير بالغة الأهمية لمنع الصراعات وحفظ السلام وصنع السلم ، تمثل مساهمة لا تقدر بثمن من الأمين العام في التفكير الجاري بشأن السبل التي تؤدي إلى ضمان السلم الدولي .

ويأمل النيجر في أن يتم التوصل إلى حل سريع ومنصف للصراع في الصحراء الغربية من خلال تنظيم استفتاء لتقرير المصير .

وتعرب حكومة النيجر عن الأمل في أن تأخذ جميع أطراف الصراع في ليبيريا بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن اجتماعات لومي وباماكو وياموسوكرو وآخر قمة للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، بغية إحلال السلم وتحقيق المصالحة الوطنية .

والحالة في الصومال مأساوية وبغيضة . ونحن نشهد يوميا معاناة رهيبة لشعب بأكمله ، وقع ضحية لأشد أنواع الجفاف قسوة ، وجاءت الحرب التي نشبت بين الأشقاء ، لتزيده حدة ، مما جعل عملية الامداد بالمساعدات الانسانية عملية عسيرة ، ويشترك النيجر بقية المجتمع الدولي في حث الفصائل المتناحرة على التوقف عن أعمالها العدائية ، وقبول تواجد مراقبي الأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم ، لضمان احترام اتفاق وقف اطلاق النار ، وكفالة توزيع المعونة الغذائية .

إن التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا تحيي فينا الامل . ويؤمن النيجر بأن على المجتمع الدولي مواصلة تشجيع نظام جنوب افريقيا على اتخاذ مزيد من التدابير للإسراع بعملية تعميم الديمقراطية ، مع الابقاء في نفس الوقت على ممارسة الضغط اللازم ، حتى تتشكل حكومة ديمقراطية لا عنصرية . وينبغي أن تجبر الأمم المتحدة نظام بريتوريا على اتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء العنف المنظم الذي يميز المجتمع الاسود في البلاد ، ويشكل عقبة خطيرة تعوق استئناف المفاوضات في اطار مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا ، وادارة هذه المفاوضات بشكل سليم .

وفيما يتعلق بالامن ، تظل منطقة الشرق الاوسط من أكثر المناطق حساسية في العالم . ويؤمن النيجر بأنه لا يمكن إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ما لم تنسحب اسرائيل انسحابا تاما من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف . ونحن نشجع جميع الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الغرض ، ونرحب بالحوار الذي بدأ منذ مؤتمر مدريد ، وكذلك بمفاوضات السلام الجارية حاليا بغية التوصل الى تسوية عادلة ونهائية للصراع في الشرق الاوسط .

وفيما يتعلق بالخليج العربي - الفارسي ، أدان النيجر بشدة العدوان على الكويت واحتلالها ، وقد تحررت الكويت ، ولكن خطر الحرب مازال مستمرا . فإذا كنا نريد عودة السلم الدائم الى المنطقة ، فلا مفر من احترام قرارات مجلس الامن وتخطيط الحدود بين العراق والكويت .

أما الوضع المأساوي القائم في البوسنة والهرمك فلا يمكن قبوله في القرن العشرين . ويدين النيجر بشدة الأعمال الوحشية التي ترتكبها قوات صربيا والجبل الأسود ضد سكان البوسنة والهرمك انتهاكا لسيادة ذلك البلد واستقلاله وملامته الإقليمية . ويؤيد النيجر تأييدا تاما قراري مجلس الأمن ٧٧٠ (١٩٩٢) و ٧٧١ (١٩٩٢) ، وكذلك قرارات الهيئات الدولية الأخرى التي تدين العدوان وتدعو الى تعاون جميع الدول في مساعدة البوسنة والهرمك .

إن السعي لإرساء السلم في العالم من أسمى أهداف المنظمة . ولكن ، لكي يكتمل السلم العالمي ، ينبغي أن يكون معززا بإجراء يستهدف استئصال الفقر . وفي مؤتمر باريس لعام ١٩٩٠ ، المعني بأقل البلدان نموا ، لم يشعر العالم بالدهشة عندما عرف أن عدد أقل البلدان نموا قد ارتفع من ٢٨ الى ٤٢ ، وأن معظم تلك البلدان من إفريقيا .

ومازال العبء المتعظم للدين وخدمة الدين يحرم البلدان النامية من الموارد التي تحتاجها للتنمية وتشمل أسباب الأزمة الخطيرة في إفريقيا الهبوط المستمر في أسعار السلع الأساسية ، وارتفاع أسعار السلع الممنعة ، وصعوبة الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، وانخفاض المساعدة الإنمائية . إن استمرار التدهور في الحالة الاقتصادية في إفريقيا يحكم على مئات الملايين من الناس بمعاناة الركود والفقر الدائم .

وفي عام ١٩٨٦ ، اعتمدت الأمم المتحدة التي نتطلع اليها كل عام برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا . ووقتها أجمعت الآراء على أن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا أزمة هيكلية أساسا . وأعلنت البلدان الإفريقية التزامها باتباع سياسات تكيف هيكلي ، وأعلنت البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية التزامها بتوفير المساعدات والتدفقات المالية .

وبرغم السياسات والإصلاحات التي نفذتها البلدان الإفريقية والتوصيات التي صدرت عن جميع المؤتمرات الدولية ، فما زالت الحالة ، للأسف ، في تدهور مستمر .

وعلى الرغم من التكلفة الاجتماعية للإصلاحات والتفحيط التي تكبدتها البلدان الأفريقية ، كانت النتائج مخيبة للآمال نظرا لنقص تدابير المتابعة .
ولكن هناك ادراكا متزايدا للحاجة الى معالجة هذه الحالة الخطيرة للغاية بقدر أكبر من الحزم . ويجب النظر ، في هذا السياق ، في تدابير ترمي الى تخفيف عبء ديون أفقر البلدان . ويمدق القول نفسه على اقتراح الأمين العام السابق ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، بشأن تمويل التنمية ، الذي بحث في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة .

ونحن نرحب بقرار الحكومة اليابانية بتنظيم مؤتمر دولي في عام ١٩٩٣ ، بشأن التنمية في أفريقيا ، يشارك فيه رؤساء الدول الأفريقية .
ونود ، في الختام ، أن نشير الى بدء العمل لاعادة تنشيط التعاون الدولي الذي انبثق في الاساس من إنعاش أنشطة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وإعادة هيكلة تلك الأنشطة التي ينبغي أن تركز بشكل محدد عن التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الأخيرة . وتشمل تلك التوصيات : الاعلان الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة المكرمة للتعاون الاقتصادي الدولي ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ، وبرنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، وبرنامج العمل والقرارات الرئيسية الأخرى التي اعتمدت في قمة الأرض - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - في ريو دي جانيرو .

إن الحق في التنمية يفترض مسبقا الحق في بيئة سليمة . وقد عرّفت قمة الأرض في ريو دي جانيرو الملات التي تربط بين البيئة والتنمية . وحددت مسؤوليات الشمال والجنوب عن تدهور نظامنا الايكولوجي . كما أنها أتاحت اعتماد صكوك قانونية تستهدف عقد مصالح بين الانسان والطبيعة . وإنني أشير هنا الى ميثاق الأرض واتفاقيتي التنوع البيولوجي وتغير المناخ .

والنيجر بوصفه بلدا من بلدان الساحل الافريقي ، عليه أن يعالج آثار الجفاف المتكرر والتصحر المتزايد . ويهمننا ، بصفة خاصة ، أن تقوم الجمعية العامة في هذه الدورة بتحديد طرائق للمفاوضات ، واعتماد اتفاقية دولية بشأن الجفاف والتصحر .

وفيما يتعلق بالمجال الاجتماعي ، فإننا نشجع جهود الأمم المتحدة الرامية الى تعزيز الكفاح ضد مرضى نقص المناعة المكتسب (الايدز) ، والاتجار غير المشروع في المخدرات ، وإساءة استخدام العقاقير . تلك الافات ينبغي أن تظل محور اهتمامنا ، ويصدق هذا أيضا على الجهود الرامية الى إدماج المرأة في عملية التنمية ، والتدابير الرامية لحماية المعوقين والأطفال وغيرهم من المجموعات الضعيفة .

وسيوافق عقد المؤتمر الدولي المعني بحقوق الانسان في عام ١٩٩٣ ، والمؤتمر المعني بالسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ ، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة - وسيعقد كلاهما في عام ١٩٩٥ ، فرما لامتعراض كل هذه المشكلات على أعلى مستوى .

وتتزايد الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث ، ويجب أن نستمر في تركيز اهتمامنا عليها . وفي كل مرة تذكرنا العواقب المدمرة لهذه الظواهر بالحاجة الماسة الى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصرف بشكل أكثر فعالية . ونشعر بالارتياح لقيام الأمم المتحدة ببحث هذه الموضوعات وتعيين أشخاص متميزين لتناول هذه المسائل .

وتدرك البلدان النامية اليوم إدراكا تاما مسؤوليتها الأساسية في مجال التنمية . وما شهدناه من تجديد سياسي في كثير من البلدان الافريقية ، ومنها بلدي ، ينبع من ذلك الادراك . والواقع أن النيجر ، كما يعرف الاعضاء ، عقد في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه الى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، مؤتمرا للسيادة الوطنية شرعنا فيه في اجراء تقييم دقيق للجهود التي بذلت على مدى ٣٠ عاما ، وفي تحديد طرق للعمل ، ومبادئ توجيهية وقرارات يجب أن تنفذ في غضون فترة انتقالية مدتها ١٥ شهرا .

ومنذ ذلك الحين ، إنكبت الهيئات الانتقالية المنتخبة ديمقراطيا على تنفيذ التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي اعتمدها المؤتمر . وتشتمل هذه التدابير أساسا على تحسين الحالة الاقتصادية والمالية واعادة توازنها ، واجراء اصلاحات مؤسسية في كل ميدان ، وتحقيق الثقة في النفس ، وتعزيز التضامن والوحدة الوطنية . وتستند هذه التدابير ، التي كانت نتاجا لتوافق الآراء ، الى اختيار أساسي من قبل شعب النيجر هو اختيار السير في الطريق الديمقراطي والجمهوري . وعلى اثر انعقاد المؤتمر الوطني ، مضت النيجر بثبات على الطريق المفضي الى الديمقراطية التعددية مع مراعاة حقوق الانسان والضمانات المتعلقة بالممارسة الفعالة للحريات العامة . وان العملية التي بدأت منذ أحد عشر شهرا تتبع مسارها المرسوم ، وتكتسب قوة وترسخ يوما بعد يوم . وهناك مصاعب متأصلة في طبيعة المهمة ولكن توجد أيضا نتائج تشجعنا على المشابرة .

إن تجربتنا قد تكون متواضعة ، ولكنها تجربة ديمقراطية فنية أحسنت تقدير الحدود التي يفرضها مثل هذا المشروع الاجتماعي ، وما ينطوي عليه من مخاطر الحياة به عن الطريق السوي ، وضرورة التغلب على الشعور بنفاذ الصبر وتلبية التوقعات المشروعة التي لا بد من تلبيتها لكفالة نجاح هذا المشروع النبيل . ونحن على ثقة من أن انشاء مؤسسات مستقرة صممت لضمان حقوق الانسان والحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية عن طريق انتخابات نظامية وواضحة النزاهة ، سيكلل بالنجاح بقيام دولة القانون والديمقراطية الحقة .

ويسرني أن اعلن أن النيجر تحرز تقدما في المشاورات الانتخابية لاعتماد دستور واجراء انتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية . وبذلك ، ستمبح النيجر ، على عتبة سنة ١٩٩٣ ، بلدا ديمقراطيا راسخ القدم .

غير أننا ندرك أنه لا يمكن اعتبار أي سياسة لاقامة النظام الديمقراطي دائمة إذا لم تصاحبها تدابير لتعزيز الظروف الملائمة لتقدم الانسانية وإزدهارها . ولذلك نلجأ ، في أمل ، الى المجتمع الدولي ، وبوجه أكثر تحديدا ، للأمم المتحدة لكي تفني

روحاً جديدة قوامها التضامن والعدالة فيما بين الأمم . والنيجر تعلق آمالها على أن تسهم هذه الدورة للجمعية العامة في إيجاد حل للتحديات العظمى التي يواجهها المجتمع الدولي .

السيد المحاف (العراق) : يسرني أن أقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بالتهنئة الخالصة لمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إنني على ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة دبلوماسية وتجربة غنية سيكرس لانجاح أعمال هذه الدورة .

كما يسرني أن أرحب بالدول الجديدة التي انضمت حديثاً إلى الأمم المتحدة . إن الآمال العريضة لقيام عالم مستقر يرفل بالسلام والاستقرار والنمو الاقتصادي والعدل والمساواة للجميع كانت وما تزال تراودنا جميعاً ولكننا نتساءل هل المجتمع الدولي اليوم أقرب مما كان عليه لتحقيق هذه الآمال ؟

إن التطورات السريعة والتغييرات الجذرية التي شهدتها العالم منذ عام ١٩٨٩ مازالت مستمرة ، وقد قادت هذه التطورات والتغييرات الوضع الدولي إلى اعتبار مرحلة جديدة لم تتضح كل معالمها بعد . إلا أننا نستطيع القول أن عالمنا اليوم رغم انتهاء الصراع الأيديولوجي الذي جعل قسماً "كبيراً" من العالم بين حلفين ، الأطلسي من جهة ووارسو من جهة أخرى ، مازال عالماً غير مستقر يشهد صراعات عرقية جديدة ونزاعات مسلحة في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ومن ناحية أخرى اشتدت الأزمات الاقتصادية ، الأمر الذي زاد من معاناة الدول النامية التي اجتاحتها مجاعات لم يشهد التاريخ الحديث مثيلاً لها . وتؤثر الاتجاهات الحالية إلى تفاقم انقسام العالم إلى شمال وجنوب وإلى وضع تنعدم فيه المساواة والعدالة والتكافؤ بين الدول الغنية القوية في الشمال ، والفقيرة الضعيفة في الجنوب ، وهي تنذر بمرحلة جديدة من هيمنة القوى الكبرى لا على الدول الضعيفة حسب بل وعلى المنظمات الدولية كافة لتسخيرها كأداة لتنفيذ سياسات تلك القوى وخدمة مصالحها الخاصة .

إن التحديات التي نواجهها ، خصوصاً التي تواجهها الدول النامية ، تستوجب أن تنهض الأمم المتحدة بمسؤولياتها الموكلة اليها بموجب الميثاق لضمان السلم والأمن الدوليين في إطار نظام دولي يكون فيه للأمم المتحدة ، ومن خلال الإرادة الجماعية لأعضائها ، الدور الفاعل والمؤثر في حماية سيادة الدول الأعضاء واستقلالها ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل التحدي الرئيسي للبلدان النامية .

غير أن الواقع العملي يؤكد لنا أن الأمم المتحدة التي مازالت تسمى لتحقيق هذه الآمال أصبحت عرضة لعوامل عديدة تعيقها عن التقدم نحو هذه الآمال . وأبرز معالم هذه الاعاقة سعي دولة أو مجموعة من الدول للهيمنة على سياسات الأمم المتحدة ومؤسساتها ، وأشدّها وضوحاً ما يجري في مجلس الأمن منذ أن أخذت التغييرات الدولية مسارها الجديد والمتسارع . وكنتيجة لهذه الهيمنة التي تبرز في قيادتها والامعان بها الآن الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد اتسمت قرارات مجلس الأمن وأجراءاته بازدواجية المعايير والانتقائية في تطبيق نصوص الميثاق . وابتعد مجلس الأمن بذلك عن روح ونعم مبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي وما تملّيه مبادئ العدل والإنصاف في إيجاد موازنة بين الالتزامات المفروضة على الدول وحقوقها .

ومما لاشك فيه أن الخلل في هذه الموازنة لا بد أن يقود إلى التعامل على أساس القدرة والفرصة فتصبح هذه هي قاعدة الإلتزام ويكون التصرف في ضوئها وليس ما هو ثابت في أسس العلاقة التي وضعها الميثاق بين المجلس والدول ، مما يعرض السلم والامن على المستويين الإقليمي والدولي ، إلى تهديدات خطيرة .

إن ما تعرض إليه العراق منذ سنتين ، وما يواجهه اليوم من ممارسات تحت غطاء ما يسمى بالشرعية الدولية ، لهو أبرز مثال على الازدواجية والانتقائية والخلل في الموازنة بين اللتزامات والحقوق .

فقد تحولت إرادة مجلس الامن عن مجرى القياس على ميثاق الامم المتحدة ، وتحولت قرارات مجلس الامن إلى ممارسات سياسية تهدف إلى زعزعة استقرار وأمن بلد عضو في الامم المتحدة ، وتجويع شعبه ومنع الدواء عن المرضى فيه من أجل خدمة أهداف سياسية معلنة لا تمت بأي صلة إلى نص وروح ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

فقد تعرض العراق باسم الشرعية الدولية وغطائها إلى حرب شاملة أدت إلى تدمير منشآته الاقتصادية والبنى التحتية للحياة المدنية بصورة لم يشهد لها التاريخ الحديث مثيلا . وقد كان دافع هذا الاستخدام المفرط والمتعسف للقوة المسلحة ، الرغبة في إعادة شعب بكامله إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية مثلما قال الوزير بيكر لطارق عزيز في لقاءهما في جنيف بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وقد أوضحت الدراسات والتقارير التي صدرت عن الامم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الانسانية حجم الدمار الذي أصاب العراق من جراء هذا العدوان وما تبعه من خسائر جسيمة ناجمة عن الحصار والمقاطعة ولست بحاجة إلى عرض تفاصيل هذه التقارير التي نشرت كوثائق رسمية من وثائق الامم المتحدة أعدها أناس كلغوا منها بهذا الواجب .

مع كل هذا التجاوز والجور على العراق ، سعينا بكل جد وإخلاص إلى الإيفاء بالتزاماتنا إزاء قرارات مجلس الامن ، والتعاون مع أجهزة الامم المتحدة لتنفيذ ما هو مطلوب من العراق في مختلف المجالات . لقد وقع العديد من الممارسات

الاستغرافية لعناصر أقحمت في آليات تنفيذ قرارات مجلس الامن ، وكان الهدف من وراء هذه الممارسات عرقلة تنفيذ العراق لالتزاماته وإظهاره بمظهر الراض لقرارات مجلس الامن ، ومن ثم خلق الاجواء المناسبة لتوجيه ضربات عسكرية جديدة ضده ، بالإضافة إلى عرقلة النظر في رفع الحصار الظالم والجائر المفروض عليه .

غير أننا تمكنا من تفويت الفرصة لتحقيق هذا الهدف الشرير ، وتم احتواء كل المحاولات الهادفة لإشارة الازمات بين الامم المتحدة والعراق . وأثبت العراق تعاوننا كاملا معها سعيا منه لتحقيق التطبيق السليم والمتوازن لقرارات مجلس الامن .

في الوقت الذي يسعى فيه العراق جادا لتنفيذ التزاماته تجاه قرارات مجلس الامن ، لانجد في المقابل أي خطوة اتخذها مجلس الامن من شأنها إلغاء الحصار ، ولا حتى التخفيف من طوقه الاقتصادي المفروض على شعب العراق ، والذي أخذت تأثيراته أبعادا خطيرة في الحياة اليومية لمختلف فئات الشعب العراقي .

ويتضح من إصرار مجلس الامن على عدم تخفيف العقوبات الإقتصادية الشاملة ضد العراق بأن المجلس لا يعتمد قاعدة الموازنة بين الالتزامات والحقوق ، وإنما يخضع إلى ما هو معلن على لسان المسؤولين في الدول المهيمنة على المجلس ، من أنه لن يتم رفع الحصار الاقتصادي عن العراق إلا بعد تغيير نظامه السياسي .

وهنا من حقنا أن نتساءل من على هذا المنبر ، وأن نوجه مؤالنا إلى العالم أجمع عما إذا كان مجلس الامن في تعامله هذا مع دولة عضو في الامم المتحدة ، قد انطلق من أحكام الميثاق والقانون الدولي ومبادئ العدل والإنصاف ، أم أن المجلس خضع لما تمليه الإدارة السياسية للقوى المهيمنة عليه وقام بما يخدم مصالحها قبل كل شيء .

إن العلاقة الحالية بين مجلس الامن والعراق لاتدخل في إطار تطبيق قرارات المجلس ، وإنما تدخل في إطار تنفيذ أهداف السياسات الخارجية لعدد محدود جدا من الدول . ومثل هذه المواقف لهذه الدول ، التي تقودها الإتجاهات المفرضة في أمريكا إذا ماترك لها الحبل على الغارب ، فإن ضررها الخطير سيتعدى العراق إلى الامم

الآخري ، وسيتعدى الحاضر ليشمل المستقبل . إن حملات التهديد والوعيد ، تحت ستار ميثاق الأمم المتحدة ، مستمرة من أجل خلق مناخ ملائم لإبقاء الحصار الإقتصادي ولتوجيه ضربات عسكرية جديدة لزعزعة النظام السياسي ، والإجهاز مرة أخرى على المرافق الاقتصادية والحيوية الأساسية التي مازالت تعاني من جراء الضربة العسكرية الأولى .

إن المبال الصارخ الآخر للظلم الذي يتعرض إليه العراق في إطار هذه العلاقة هو ممارسة لجنة المقاطعة المشكلة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) . إن اللجنة تخضع هي الآخري في الواقع لقاعدة الفيتو ، رغم الفطاء الذي أضفي عليها بأنها تعمل حسب قاعدة التوافق العام للآراء .

إن إستعراض عمل هذه اللجنة ، حسبما أبلغت به الأمين العام في رسائل رسمية إستشهدت فيها بأمثلة واقعية ، يدلّ على أن معارضة عضو واحد في اللجنة أو أحياناً إثنين كافية لعرقلة الاستجابة لحاجات العراق مما هو أساسي ، بل وتجاهل الاستثناءات الخاصة التي أشارت إليها القرارات المتعلقة بالحاجات المدنية الأساسية التي تشمل قطاعات الغذاء والكهرباء والزراعة والماء والمجاري والمستلزمات الطبية والمدروسة والملابس .

لقد سمح للعراق نظرياً باستيراد الغذاء والدواء ولكن ، ومنذ سنتين ، فإن أمواله مجمدة ولم يسمح له بتصدير نفطه أو أية مادة أخرى للايفاء بالحاجات الانسانية الاساسية . وفوق كل ذلك نرى أن المحاولات جارية حالياً للإستيلاء على الارصدة العراقية المجمدة في الخارج بصورة كاملة من خلال مشروع قرار مطروح حالياً في مجلس الامن . إن هذا المشروع لايمكن أن يحمل الحد الأدنى مما هو مسوغ ومشروع ، حتى في ضوء الأغراض التي يحددها المشروع نفسه . لقد تعامل العراق بحسن نية وبصورة جادة مع الامانة العامة في التوصل إلى اتفاق في شأن تصدير كميات من النفط العراقي واستخدام عوائدها لتأمين الحاجات المدنية الاساسية ونفقات الامم المتحدة وإن الذي حال دون التوصل إلى اتفاق هو رفض بعض الدول في مجلس الامن تجريد مضامين الاتفاق من الاشتراطات السياسية المهيمنة التي لا تمت لجوهر الاتفاق المنشود بأي صلة .

إن العراق مستعد لمعالجة هذه المسألة وفق الصيغة التالية :

أولاً ، السماح للعراق بتصدير نفط ومنتجات نفطية لعائد صاف بما لا يقل عن أربعة مليارات دولار لفترة ستة أشهر قابلة للتمديد لفترة أخرى إذا لم يتم رفع الحظر الكلي على تصدير النفط العراقي .

ثانياً ، ايداع العوائد الصافية الناتجة عن ذلك في حساب ائتماني تنشئه الامم المتحدة واستخدامها لشراء مواد غذائية وادوية واحتياجات مدنية أساسية واخضاع المعاملات الخاصة بتوريدها الى اجراءات لجنة القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

ثالثاً ، قيام مجلس الامن بتعيين دول معينة تنحصر المشتريات منها وفقاً للتطبيقات التجارية المعتادة .

إن العراق مستعد لمنح ٥ في المائة من العائد الصافي لهذه العملية إلى لجنة المليب الاحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات المليب الاحمر والهلال الاحمر كتبرع لأغراض الاغاثة الدولية في الصومال وإلى أبناء الشعب الفلسطيني من خلال وكالة الامم

المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وإلى البوسنة والهرمك وغيرها في إطار مبادئه ونظرته الانسانية* .

لقد بدأت الأمم المتحدة ببرنامج للإغاثة الانسانية في نيسان/ابريل ١٩٩١ بإمكانيات بسيطة ومحدودة للتخفيف من معاناة الشعب العراقي . وقد بدأت تظهر بوضوح مداخلات القوى المعادية للعراق للتأثير على سير البرنامج من أجل اتخاذ ذريعة ومنفذا للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق . كما كان الواضح أن البرنامج تعامل مع الحاجات الانسانية للشعب العراقي وفقا لارادات والنوايا والخطط السياسية للدول المانحة للمساعدات ، وهو ما شهد به بعض مسؤولي البرنامج رسمياً .

وبهذا فان البرنامج الانساني لم يكتسب في التطبيق الفاعلية المنشودة لتحقيق أهدافه الانسانية المرجوة منه .

إن العراق يؤكد على ضرورة تركيز برنامج الأمم المتحدة الانساني ضمن أطر وأهداف انسانية صرف مجردة عن الاعتبارات السياسية ومساك التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ، وإنما على استعداد للتعاون في سبيل تحقيق أي غرض انساني متجرد للمنظمة الدولية .

تتعالى النداءات والادعاءات على ما يعرف بانتهاكات حقوق الانسان في العراق ، وتتناسى الأطراف التي شنت الحرب على العراق باسم الشرعية الدولية أن ما تعرض له شعب العراق وما زال يتعرض له ، طبقا لاجراءاتها هي ، هو أخطر انتهاك لحقوق الانسان يشهده تاريخ البشرية في يومنا هذا .

إنني أتساءل أمام هذا المحفل الدولي : أية تسمية يمكن أن نطلق على إلقاء مائة وخمسة وعشرين ألف طن من المتفجرات على شعب العراق ، وتدمير جميع منشآته الاقتصادية والحيوية ، وقتل الآلاف من أطفاله وشبابه وشيوخه ونسائه ، وتدمير مساكن المدنيين العزل والمدارس والمستشفيات ومعامل حليب الأطفال ودور الأطفال ودور

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

العبادة ؟ أليس هذا هو الانتهاك المارخ لحقوق الانسان ، والتنكر لجميع القيم والمعايير الاخلاقية والانسانية ، عدا عن مخالفته لميثاق الامم المتحدة وما يتصل بها من مواثيق ؟

إن الاتهامات الباطلة ضد العراق تعتمد على الاكاذيب والاشاعات والمغالطات وتبتعد عن النظرة الموضوعية والحيادية والعلمية ، حتى لو كان ذلك بحده الأدنى .
إن الدافع الحقيقي وراء هذه الضجة المفتعلة هو خدمة الاهداف السياسية ذاتها التي كانت وراء شن العدوان العسكري على العراق ، والتي مازالت تفرض سطوتها من أجل استمرار فرض الحصار الاقتصادي على العراق وتجويع أهائه ، وتبرير التدخل في شؤونه الداخلية بغية تقويض وحدته الوطنية . ويأتي فرض المنطقة المحظورة على الطيران في جنوب العراق ، بارادة أمريكا وبريطانيا وفرنسا ، وهذه المرة مجردا من أي غطاء من أغطية مجلس الأمن ، تجسيدا لهذا النهج العدواني السافر لتقسيم العراق وليس لحماية المدنيين كما تدعي الدول الغربية الاستعمارية التي فرضت الحظر التي كانت نفسها قد قتلت الآلاف من المدنيين العراقيين عندما شنت طائراتها غارات والقت متفجرات تعادل عددا من القنابل الذرية من الحجم الذي أزال هيروشيما من الوجود ، والتي مازالت تفرض الحظر حتى على لعب الأطفال .

لا يمكن لأي أحد أن ينكر أن السبب الرئيسي في معاناة الشعب العراقي جاء نتيجة للعدوان العسكري الذي دمر البنية الاقتصادية التحتية ، ودمر منشآته الخدمية ، كما جاء نتيجة لاستمرار الحصار الجائر حتى الآن مع كل ما يجره من مصاعب اقتصادية وإنسانية متزايدة ، اضافة إلى التدخل الاجنبي المستمر في شؤون العراق الداخلية ، وإشارة المشاكل واغتعال الصراعات الداخلية وعرقلة جهود السلطة المركزية في الوقت نفسه من القيام بواجبها ومسؤوليتها إزاء الالتزام بالنظام وتطبيق القانون لاستتباب الأمن والاستقرار .

إن الطريق الوحيد لإنهاء هذا الظلم وتحقيق جانب من العدالة هو رفع المقاطعة على العراق ، والسماح له بإعادة بناء ما تعرض له البلد من تدمير ومواصلة أبنائه

حياتهم الطبيعية . إن العراق بما يملكه من قدرات ليس بحاجة للتبرعات التي تقدمها هذه الدولة أو تلك تغطية لنوايا معروفة ، بل إن بإمكانه أن يسهم بشكل فعال في تقديم المساعدات الانسانية في مناطق العالم الأخرى التي تحتاجها ، فيما لو امتعاد عافيته الاقتصادية كما كان يفعل هذا قبل فرض الحصار عليه ، والشواهد على ذلك كثيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكثير من السادة مستمعي كلامنا هذا يعرفون ذلك جيدا .

إن الظروف التي استخدمت كتهديد لغرض الحصار على العراق لم تعد قائمة . لذلك فإن رفع الحصار هو ضرورة ملحة لها سند قانوني وإنساني ، وكان يجب اتخاذها فور زوال تلك الظروف . وإن استمرار الحصار يشكل تجاوزاً صريحاً لروح ونصوص قرارات مجلس الأمن ويخالف كل المبادئ والقيم الإنسانية ويكشف لكم ، مثلما انكشفت لنا من قبل ، الأغراض غير الإنسانية والمبيتة ضد العراق الآن وفي الماضي من قبل أطراف أصبحت معروفة ومفضوحة .

وإن من بين أهم ما يؤدي إلى المحافظة على حقوق الإنسان في العراق هو أن تلتزم دول مجاورة بالمواثيق والتعهدات الدولية ، وتمتنع عن تصدير المتسللين إلى بلادنا ، الذين يقومون بعمليات القتل والسلب والنهب تجاه ممتلكات المواطنين وممتلكات الدولة بنفس الطريقة الإجرامية التي قاموا بها في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من عام ١٩٩١ ، وأعتقد أنها أصبحت معروفة للجميع .

إن سكوت مجلس الأمن عن الجرائم والعمليات الحربية العدوانية التي يقوم الكيان الصهيوني المدلل والمحمي من قبل الفيتو الأمريكي باقترافها في فلسطين والأراضي العربية المحتلة وفي لبنان لهو أقوى دليل دامغ على انعدام العدالة والشرعية الدولية من ممارسات مجلس الأمن بسبب الهيمنة الأمريكية الكاملة على إجراءات المجلس .

إن الانتهاكات التي ارتكبها الكيان الصهيوني عبر السنين ولا يزال يتماذى في ارتكابها خرقاً لمبادئ الميثاق وإعلان حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وقرارات الأمم المتحدة تجاه الشعب الفلسطيني وفي الأراضي العربية الأخرى المحتلة تشكل مجلداً تصنف فيه الانتهاكات الإسرائيلية لكل مادة وفقرة من تلك المواثيق تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الدول .

ومقابل كل تلك السياسات العدوانية والتوسعية لضم الأراضي وتشريد سكانها وقتل المدنيين أو قمعهم تحت الاحتلال العسكري لا يحصل الكيان الصهيوني إلا على المزيد من الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي ، مما يمكنه من الاستمرار في سياساته

العدوانية وحرمان الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه الثابتة ، بما فيها حق العودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة في فلسطين تحت قيادة ممثله الشرعي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

وكذلك فإن عجز مجلس الأمن عن معالجة النزاعات المسلحة الأخرى القائمة حالياً في أكثر من مكان معروف في العالم ، والمآسي الإنسانية التي تشهدها بلدان كالمومال الذي يمثل أكبر كارثة بشرية في العالم اليوم ، جميعها تشكل أدلة أخرى على المعايير المزدوجة والاعتبارات السياسية التي تتحكم في تصرف مجلس الأمن وإجراءاته ، وذلك حسب ما تمليه الولايات المتحدة الأمريكية ، القوة المهيمنة على المجلس .

أود في ختام كلمتي أن أشير إلى أن شعوب العالم بأسره تتطلع إلى أن تأخذ منظمتنا الدولية دورها الحقيقي والفاعل في إيجاد عالم يسوده الأمن والاستقرار والرخاء وأن تنطلق في تعاملها مع قضايا العالم المصيرية من روح ونص ميشاق ومبادئ القانون الدولي ، ولا تخضع لأي لون من ألوان الضغط والابتزاز يجعلها رهينة لمشئنة القوى الكبرى وينأى بها عن الأهداف الإنسانية النبيلة التي قامت من أجلها . وهذا الموقف ، الذي تتأمله الدول الغيرة على حرية إرادتها وعلى استقلالها ، إن لم يتحقق بصورة واضحة وقاطعة فإن ذلك عدا عن الأضرار المدمرة التي تلحق بالعالم ، سيضعف الأساس الذي قامت عليه الأمم المتحدة ، إن عدم الالتزام بميثاقها سيجعلها محل تساؤل قد يفضي إلى أن تؤول إلى ما آلت إليه عصبة الأمم في السابق ، أو أن تؤول إلى أي مصير غير محمود .

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) : يسعدني ، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة ، أن أقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . ونحن على ثقة تامة بأن خبرتكم الواسعة في العديد من القضايا الدولية ستعزز دور المنظمة والأهداف المرجوة منها .

كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا البالغ للجهود المخلصة لسلفكم السفير سميير الشهابي الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية الشقيقة ورئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة ، والتي انعكست بطبيعتها على النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها .

تمثل هذه الدورة خطوة تاريخية في تدعيم عالمية الأمم المتحدة من خلال قبول دول أعضاء جدد ، نرى أن انضمامها إلى الأمم المتحدة سيساهم في تقوية دورها ، خاصة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة . ونحن على استعداد للعمل معا ، خدمة لتحقيق الاستقرار والسلام العالميين .

وفي هذه المناسبة أؤكد ثقتنا ودعمنا للجهود والمسااعي الحثيثة التي يقوم بها معالي الدكتور بطرس غالي ، الامين العام للأمم المتحدة ، من أجل احتواء النزاعات القائمة وإيجاد حلول سلمية لها ، في إطار تعزيز دور المنظمة وإرساء أسس وقواعد السلام والامن والاستقرار في العالم .

إن الأمم المتحدة اليوم ، وهي تقترب من بداية قرن جديد ، تتجاز مرحلة دقيقة ، لها انعكاساتها البعيدة على طبيعة ومسار العلاقات الدولية . ومن أهم مزايا هذه المرحلة زوال نظام القطبين الثنائي ، وما كان يحبه من أسس وقواعد . إن هذا التطور يمثل بداية مرحلة جديدة في تاريخنا المعاصر ، طابعها الرئيسي لجوء غالبية دول العالم ، ولا سيما الكبرى منها ، إلى الأمم المتحدة ، وذلك من أجل تقويتها وتعزيز دورها كي تحقق الآمال التي أنشئت المنظمة من أجلها . علاوة على ذلك أصبحت المنظمة المكان المناسب لتسوية النزاعات والصراعات الإقليمية وصيانة السلم والامن الدوليين .

وقد شهد العالم ، خلال السنوات القليلة الماضية ، قيام نظام دولي جديد يرنو الجميع نحو إقامته . ونحن في الامارات العربية المتحدة ، نرحب بتلك المتغيرات ونعتبرها إيجابية في أساسها وجوهرها والاهداف المتوخاه منها ، يحدونا في ذلك حرصنا على دفع مسيرة التعاون والسلام نحو مرحلة أسس وأفضل ، تقوم على احترام الحقوق والمساواة بين الدول ، والحرية والاستقلال لجميع الشعوب ، وحل النزاعات بالحوار والطرق السلمية .

إن بلادي ، استلهاما من تراثها وعاداتها وتاريخها ، وتجاوبا مع المبادئ التي قامت عليها ، تؤمن إيمانا راسخا بالميثاق ، وتدعم الاجهزة المنبثقة عنه ، وتؤيد الوسائل السلمية التي نرى عليها لحل الخلافات القائمة بين الدول ، وتنبذ العنف كملجأ لتسوية تلك الخلافات .

على الرغم من التفاؤل بالمتغيرات الدولية ، وعلى الرغم من دور الأمم المتحدة البناء في إرساء بيئة سلمية ، فإن المسائل التي تهدد السلم والامن

الدوليين تستوجب قدرا كبيرا من الاهتمام والعمل الشاق ، كما أن الانفراج في العلاقات الدولية لا يعني بالضرورة أن الهيئة الدولية قد أصبحت أكثر تجانسا . إن أمن الدول الصغيرة في عالم الصراعات الإقليمية القائمة تهدده أخطار آتية من دول تتطلع إلى الهيمنة والتوسع على حساب جيرانها ، وهذا يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد وأعراف القانون الدولي ، ورغبة المجتمع الدولي في التعايش السلمي وحل المنازعات بالحوار والطرق السلمية . وعليه فإنه يتعين اتخاذ تدابير جماعية تحول دون تحقيق رغبة البعض في خلق أخطار تهدد السلم والأمن الدوليين . إن خطوة كهذه تتناسب مع الواقع الدولي الجديد ، خاصة وأننا قد أوشكنا على طي حقبة الماضي وبدء عهد جديد من العلاقات الدولية المبنية على التعايش السلمي والاحترام المتبادل . وإذا كان التاريخ قد علمنا شيئا منذ الحرب العالمية الثانية ، فهو عدم جدوى العدوان ، ووجوب الامتناع عن استخدام القوة لتحقيق مآرب سياسية توسعية . ومهمة الأمم المتحدة هي أن تشد الانتباه إلى هذه العبرة داعمة ذلك بإرادتها الجماعية الكفيلة بردع كل معتد ، وتبديد الأخطار الجسيمة التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

شهدت منطقة الخليج أحداثا غير طبيعية في السنوات الماضية ابتداء من الحرب العراقية الإيرانية وما تلاها من العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة . وكانت لتلك الأحداث آثار سلبية على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في منطقتنا . ونتيجة لتلك الأوضاع وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة التي ترتبت على زوال نظام القطبين ، وبروز معالم النظام العالمي الجديد القائم على التفاهم والحوار ، وتوفير الأمن والاستقرار ، والتعايش السلمي ، وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية ، فإننا نعمل مع الدول الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي على وضع هذه المفاهيم في قواعد وأسس تحكم العلاقات والروابط بين دول المنطقة .

وفي الوقت الذي قطعنا فيه شوطا كبيرا في هذه المسيرة السلمية البناءة ، وبالذات نحو إعادة الاستقرار والأمن إلى منطقتنا التي هي في أمس الحاجة إليهما ، ومن ضمنها سعينا إلى بدء حوار مع جمهورية إيران الإسلامية لإنهاء القضايا المعلقة

بين البلدين ، وبالأذات الاحتلال العسكري الإيراني للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة ، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، في هذا الوقت قامت السلطات الإيرانية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير غير القانونية بشأن جزيرة أبو موسى ، انتهاكا لمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ .

لقد عبرت بلادي عن رفضها لهذه الإجراءات لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة دولة الامارات العربية المتحدة ووحدة أراضيها ، ومبدأ حسن الجوار ، إلى جانب تعارضها مع نصوص وروح مذكرة التفاهم التي تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلا والتي تم فرضها في ظروف التهديد باستعمال القوة والاكراه .

وتستهدف الإجراءات الإيرانية الأخيرة السيطرة على جزيرة أبو موسى وضمها إليها ، أسوة بما فعلته حكومة إيران عام ١٩٧١ في احتلالها العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ، التابعتين لدولة الامارات . ومن الطبيعي أن هذه الإجراءات ستزيد التوتر وتزعزع الاستقرار والامن في المنطقة ، مما يتنافى مع مفهوم التعايش السلمي وحسن الجوار والملاقات التقليدية القائمة بين البلدين .

في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ ، قامت القوات المسلحة الإيرانية بمهاجمة واحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ، الامر الذي ترتب عليه مقتل عدد من المدنيين ، وطرده أعداد أخرى منهم بالقوة العسكرية . كما قامت القوات الإيرانية في اليوم التالي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ باحتلال جزيرة أبو موسى ، ونتيجة لذلك تحركت دولة الامارات على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية ، بما في ذلك مجلس الامن ، من أجل المطالبة باستعادة الجزر الثلاث التابعة لها والتي هي جزء لا يتجزأ من أرضها .

وخلال ما يزيد على عشرين سنة من الاحتلال للجزر الثلاث اعتمدت الإمارات العربية المتحدة القنوات السياسية كوسيلة هامة ، مُتبعة الدبلوماسية الهادئة ، منطلقة من قناعتها بأن الحق في جانبها ، وأن هذه الجزر ستعود يوما الى سيادة الإمارات . وقد عزز هذه القناعة المناخ الدولي الراهن ، ورغبة الإمارات والمجتمع الدولي في حل المشاكل الاقليمية القائمة بالطرق السلمية ومن خلال القوانين الدولية ، حفاظا على الامن والاستقرار .

ورغبة من دولة الإمارات العربية المتحدة في تسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال جمهورية ايران الإسلامية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى ، وحفاظا على الاستقرار والامن في المنطقة ، عُقدت مؤخرا في العاصمة أبوظبي لقاءات ثنائية بين البلديين بهدف التوصل الى تسوية سلمية تفاوضية . إلا أن الجانب الإيراني رفض مناقشة انتهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى كما رفض أيضا الاتفاق على إحالة هذه القضية الى محكمة العدل الدولية ، لذلك لم يكن أمام الإمارات العربية المتحدة سوى اللجوء الى المجتمع الدولي . وإنني أخطبكم هنا من منطلق حرصنا على إيجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة مرتكزة على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي . تؤكد الوثائق والحقائق التاريخية والجغرافية أن السيادة على الجزر الثلاث كانت منذ أقدم العصور ، ولا تزال ، لدولة الإمارات العربية المتحدة . ولم يغير الاحتلال العسكري الإيراني لهذه الجزر من وضعها القانوني . وشابت في القانون الدولي أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يُكسب الدولة المحتلة سيادة على الاقليم المحتل مهما طال الزمن .

وإن الاحتلال الإيراني لتلك الجزر ، بما تلاه من إجراءات وتدابير ، يتناقض مع مبادئ الميثاق وأغراضه ، ويتنافى مع مبادئ القانون الدولي ، وبالذات احترام استقلال وسيادة الدول ووحدة أراضيها ، وعلاقة حسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ونهذ اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية .

كانت بلادي وما زالت على استعداد لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة بحيث تؤخذ بالاعتبار سيادة الإمارات على الجزر الثلاث وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى . وفي هذا الصدد ، نطالب حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تقوم من جانبها بالعمل على تسوية هذه المسألة بتلك الطرق التزاما بأحكام ونصوص القانون الدولي والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية .

لا تزال منطقتنا الخليجية تعاني من العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة . وكان الرد الدولي ، المتمثل في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن تجاه ذلك العدوان وما ترتب عليه من إجراءات توجت بتحرير الكويت ، تطبيقا إيجابيا لمبادئ الميثاق والقانون الدولي ، هذا عدا عن أنه يعبر عن رغبة المجتمع الدولي باحترام سيادة الدول واستقلالها والدفاع عنها .

ونود في هذا الصدد أن نكرر دعوتنا لوجوب تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعدوان ، كما ندعو الى بذل المزيد من الضغوط الدولية على العراق لاجل الافراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم بصورة عاجلة ، لوضع حد نهائى لهذه المأساة الانسانية التي تتعارض في جوهرها مع أبسط قواعد حقوق الانسان والقوانين الانسانية والقوانين الدولية .

لقد أدى زوال الحرب الباردة وما كان يترتب عليها من إمكانية المجابهة العسكرية فيما بين الغرب والشرق الى تسوية بعض النزاعات الاقليمية المستعصية ، كما أصبح بالإمكان في ظل ظروف توفر الشرعية الدولية ، المتمثلة في إجماع مجلس الأمن ، السير قدما نحو حل نزاعات مزمنة أخرى .

ومن هذا المنطلق فقد كان حريا أن تنعكس آثار ايجابيات الظروف الدولية الجديدة على منطقتنا العربية ، وبالذات على المساعي المبذولة لتسوية مشكلة الشرق الاوسط ، وعلينا القضية الفلسطينية . لقد عانت منطقتنا كثيرا من الآثار السلبية المدمرة نتيجة لاستمرار هاتين المسألتين دون حل لهما . ولهذا فقد رحبت دولة

الإمارات العربية المتحدة بالدعوة الى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام ، الى جانب تأييدنا للمفاوضات الجارية بين الاطراف المعنية ومشاركتنا في المفاوضات المتعددة الاطراف على أساس الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الامم المتحدة ، وبالذات قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وكانت بلادي ، وما زالت ، تطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك الجولان السوري والقدس الشريف ، وبعدم جواز ضم الاراضي بالقوة ، وبتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير . كما أننا نطالب أيضا بوقف مصادرة الاراضي الفلسطينية والعربية وتشريد شعبها وبإيقاف الاستيطان الإسرائيلي وفقا كاملا .

إن بلادي ترحب بجهود الحكومة اللبنانية الشقيقة وتدعمها في مساعيها الحثيثة من أجل بسط سيادتها الوطنية على كافة التراب اللبناني في إطار اتفاقية الطائف التي وافقت عليها الاطراف المعنية كافة . ونطالب في هذا الصدد بوجوب التطبيق الكامل للشرعية الدولية المتمثلة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يدعو الى انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الاراضي اللبنانية . كما نحث المجتمع الدولي على مساعدة الحكومة اللبنانية الشقيقة في إعادة تعمير لبنان وفي تحقيق الامن والاستقرار والسلام .

إننا نتابع بأسى وحزن شديدين المحنة التي يمر بها الصومال الشقيق والمعاناة التي يتعرض لها شعب هذا البلد . إن القتال الدائر في الصومال أدى الى خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات . وفي هذا الصدد نشاهد الاطراف والقوى الوطنية الصومالية العمل على حقن الدماء ، ونهذ الخلافات ، وتغليب لغة الحوار على الاقتتال ، والتعاون الوثيق والكامل مع الجهود الدولية من أجل تسوية نزاعاتهم بالطرق السلمية .

وقد شاركت الإمارات العربية المتحدة مشاركة فعالة في عملية تقديم المساعدات الإنسانية من طبية وغذائية ، بالإضافة الى المساعدات المالية ، التزاما منها بتخفيف آلام الملايين من شعب الصومال الشقيق . كذلك دعمنا الجهود العربية والدولية ومشاركتنا فيها بغية الوصول الى تسوية تعيد الى الصومال أمنه واستقراره ووحدته الاقليمية .

إننا نحثّ الجهود والمساعي الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي ممثلا في جامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والأمم المتحدة في سبيل تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية ، وتيسير إعادة الاستقرار والسلام تنفيذا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة .

إننا نشعر جميعا بقلق عميق بسبب سلسلة الاحداث المفجعة التي تتعرض لها جمهورية البوسنة والهرسك ، والتي راح ضحيتها آلاف من المدنيين الابرياء . لقد ذهّل العالم بأجمعه لفداحة الخسائر البشرية ولبشاعة الجرائم التي تُرتكب في حق أبناء شعب البوسنة والهرسك بسبب إنتمائهم الديني أو العرقي ، هذا بالإضافة الى التدمير العشوائي للمعالم التاريخية والاثريّة والدينية .

ونحن ، كفيرنا ، نعزو المسؤولية الرئيسية لتلك الاحداث الى صربيا والجبل الاسود ، والى تطبيقها سياسة عنصرية قائمة على العدوان والتوسع ، وانتهاك استقلال وسيادة وحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك . وفي هذا الصدد ، ندين ممارسات القوات الصربية والجيش اليوغوسلافي لآعماله الإجرامية ضد جمهورية البوسنة والهرسك .

كما ندعو مجلس الأمن الى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة ، والمنصوص عليها في الميثاق ، من أجل الحفاظ على سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وحفظ سلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي .

إن التطورات الإيجابية الأخيرة في جنوب افريقيا ، وعلى رأسها الاجتماع بين قادة أطراف النزاع ، تعزز من قناعتنا بأهمية بذل المزيد من الجهود الدولية لدعم هذه المسيرة السلمية بهدف الوصول الى اتفاق يتم بموجبه إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري يتساوى فيه الجميع دون أي تمييز بين فرد وآخر بسبب العرق أو اللون .

إن النظام الدولي الجديد ، الرامي الى تخليص العالم من الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، لا بد أن يقوم على مبادئ التعايش السلمي وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، وحق كل دولة في اختيار طريقها الخاص في التنمية والحفاظ على مواردها الطبيعية ، وإن هذه المبادئ التي استرشدت بها الإمارات العربية المتحدة منذ استقلالها ، اكتسبت اليوم مزيدا من الاهمية بحكم معنا لإقامة نظام عالمي عادل متكافئ بعيد عن تهديدات القوة . لقد أثبتت الاحداث الاخيرة في العالم أن الاهداف السياسية لم يعد في الإمكان تحقيقها بالوسائل العسكرية . وفي هذا السياق ، فإن الخيار المنطقي هو العمل على تحقيق الأمن للجميع عن طريق نزع السلاح النووي الكامل والقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل . وفي اعتقادنا أن هذه الخطوات الشجاعة ستساهم ، إذا تحققت ، في تعزيز الأمن الاقليمي والعالمي ، كما أنها ستزيد أهمية دور الأمم المتحدة في هذا المجال .

إن زوال الحرب وغياب نظام الاستقطاب يضعان على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية أكبر في معالجة القضايا الاقتصادية الدولية ، انطلاقا من مبدأ أن السلم والتنمية والعدالة هي أهداف متكاملة حسب ما أكدته الدورة الاخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

إن الدول النامية ما زالت تواجه مناخا اقتصاديا دوليا يحد من تطلعاتها التنموية . وهو مناخ له مؤشرات كثيرة أبرزها تدهور الحالة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية في العديد من البلدان النامية تدهورا مطردا ، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي .

إن دور هذه المنظمة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية يستند على المبادئ الجوهرية التي حددها الميثاق ، والتي تراعي عالمية الأمم المتحدة ومبدأ المساواة بين الدول .

لقد امتدت آفاق التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية الى أبعاد جديدة بظهور قضية التنمية والبيئة . ووضعت قمة ريو دي جانيرو مفهوما جديدا للتعاون الدولي المستند الى المشاركة العالمية ضمن إطار حق الدول في استخدام مواردها الطبيعية وفقا لسياستها الإنمائية والبيئية .

ومما لا شك فيه أن التعاون بين دول الجنوب يعتبر منطلقا أساسيا في استئناف الحوار بين الشمال والجنوب دعما للمصالح المشتركة ، وتعزيزا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يساعد على تحقيق الأمن والاستقرار في العالم . إن هذه الدورة تمثل مرحلة الانتقال من الماضي بمصراعاته ومواجهاته وأخطاره الى المستقبل وما يبشر به من آمال ، وفي مقدمتها إقامة عالم جديد قائم على التفاهم والتعاون والتعايش السلمي ، عالم تتحقق فيه المساواة والتنمية والعدالة للجميع . وكما قال الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة :

"إن ما نحتاج اليه هو توفر روح جديدة قوامها المصير المشترك والالتزام والابداع الفكري لتحويل فترة الامل الى عصر يتحقق فيه ذلك الامل" . (A/47/1 ، الفقرة ٨)

هذا ما هو مطلوب منا ، إنه واجبنا نحو البشرية وأجيالنا القادمة .

خطاب السيد بيرسيغال ج. باترسون ، رئيس وزراء جامايكا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتمتع الجمعية العامة الآن

إلى بيان لرئيس وزراء جامايكا .

اصطحب السيد بيرسيغال ج. باترسون ، رئيس وزراء جامايكا ، إلى المنمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني بالغ السعادة أن أرحب

برئيس وزراء جامايكا ، معادة الاونورابل بيرسيغال ج. باترسون ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد باترسون (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن

حكومة بلادي وشعب جامايكا ، انتهز هذه الفرصة لاهنئكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . وأنا واثق من أن بصيرتكم ونشاطكم سيقودان هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاهنئ السيد بطرس بطرس غالي ، الذي تبوأ منصب الأمين العام للأمم المتحدة في فترة مليئة بالتحديات التي تواجه هذه المنظمة ، وتعتبر نقطة تحول في تاريخ الشؤون العالمية

إننا جميعا مجتمعون هنا اليوم لنعرض وجهات نظرنا المختلفة حول الكثير من القضايا التي تهمنا ، أمما فرادى وهيئة عالمية . وهذا في حد ذاته يعطينا جميعا إحساسا بالأمل بأن مشاكلنا ، التي تخيم منذرة بالسوء على الأفق العالمي ، ليست مستعصية الحل إذا عقدنا العزم جميعا على استخدام هذا المحفل كوسيلة للعمل معا على حلها .

في الماضي ، كان انضمام دول أعضاء جديدة يأتي في معظم الأحيان نتيجة لعمليات تصفية الاستعمار في آسيا والمحيط الهادئ ، وإفريقيا ، والبحر الكاريبي . ولكن الظاهرة الحالية المتمثلة في قدوم الدول الجديدة من أوروبا تشير إلى حدوث تعديلات جوهرية للحدود السياسية في تلك القارة . وأود ، بصورة رسمية ، بالنيابة عن جامايكا حكومة وشعبا ، أن أرحب ترحيبا حارا بالدول الجديدة الـ ١٢ في أسرة الأمم المتحدة

إننا نجتمع في أعقاب تغييرات جوهرية في الساحة السياسية تترتب عليها آثار عميقة بالنسبة لكل منا كأهم فرادى ، كما أنها تؤثر على المجتمع العالمي بصفة جماعية ، وبالتالي على أعمال هذه المنظمة وأنشطتها المستقبلية . إن نهاية الحرب الباردة تبشر بقدوم عهد جديد من المتوقع أن تتخذ فيه الأمم المتحدة إزاء كل قضية إجراء حاسما مبنيا على وقائع وظروف الحالة المعنية بدلا من أن يكون نابعا من مواقف عقائدية جامدة معززة باستخدام حق النقض .

إن الاقتصاد العالمي يشهد تبديلا ثوريا . وما من بلد ، سواء كان متقدما النمو أو ناميا ، يمكن أن يكون بمنأى عن آثاره . وفي كل ذلك ، يبقى الواقع الجوهري غير المتبدل متمثلا في الهوة المتسعة بين بلدان الشمال الصناعية الغنية القليلة نسبيا والبلدان النامية الفقيرة العديدة في الجنوب .

فمن عدة وجوه تغير الكثير إلا أن الكثير بقي على حاله . إن آخر مرة خاطبت فيها الجمعية بوصفي وزير خارجية بلادي كانت قبل ١٢ عاما ، أي في عام ١٩٨٠ . كان ذلك الزمن زاخرا بالتفاؤل . فقد كان الحوار جاريا بين الشمال والجنوب . وبدأ لنا أننا نتشاطر تفهما مشتركا لمتطلبات التعاون الدولي والتنمية . وبعد بدء عقد الثمانينات بقليل توقف الحوار بشكل مفاجئ . وأصبحت البيئة الاقتصادية الدولية غير مواتية بشكل متزايد . وتركت البلدان النامية في الجنوب لتصارع وحدها مشكلة الديون الخارجية الهائلة . وأضى معظمنا ذلك العقد في إجراء اصلاحات هيكلية رئيسية .

إن التكيف المضني أثقل كاهل الفقراء والمستضعفين . واليوم فقط بدأنا نرى احتمالات تحقق النمو والتنمية نتيجة لهذه الإصلاحات . ومن الأهمية بمكان تهيئة البيئة الاقتصادية الدولية المؤاتية من أجل استكمال هذه العملية . ولا بد لهذه المنظمة العالمية ، الأمم المتحدة ، أن تقوم بدور مركزي في تمكين البشرية من مواجهة التحديات واغتنام الفرص المتاحة حاليا .

إن من حق جميع الدول الأعضاء ، كبيرة كانت أم صغيرة ، أن توضح آراءها وأن تعرب عن تطلعاتها . ونحن ملتزمون التزاما متساويا بالاسهام في إيجاد حل مشترك . واليوم أ طرح ملاحظاتي من منظور بلادي الذي يعبر في كثير من النواحي عن غايات العالم النامي وهو أغله .

لقد أدركنا حين انضمت جامايكا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٦٢ أنه يتعين علينا من أجل توفير حياة أفضل لشعبنا أن نرسخ ديمقراطيتنا وأن نحترم حقوق الإنسان ، وأن نكفل سيادة القانون ، وأن نشجع التسامح العرقي والديني والثقافي . فمجتمعا فسيغساء متعددة الألوان ، وشعارنا هو "من جماعات عديدة شعب واحد . وهو ، من وجهة مثالية ، انعكاس للهدف الرئيسي للأمم المتحدة "من أمم عديدة عالم واحد".

ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة والوفاء بوعدها بناء عالم أفضل لشعوبنا ، يتعين علينا أن نهيب الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي والتنمية في جميع بلداننا . وبلوغا لتلك الغاية ، علينا أن نقلل من ضعف البلدان النامية تجاه الصدمات الخارجية . وإنني أهيب بهذه الجمعية العامة أن تنادي جميع الدول الأعضاء إلى خطة جديدة توفر الشروط الأساسية لبقاء الإنسان في كل مكان .

فعلى مدى السنوات الـ ٤٥ الماضية كانت وظيفة منع السلام لهذه المنظمة تنحصر فيما تمليه الحرب الباردة . إن تلافي خطر وقوع محرقة نووية لم يتحقق عن رشد وتعقل بقدر ما تحقق التدمير المتبادل الأكيد . وقد أحييت الأمم المتحدة إلى دور المتفجر المتهيب من العواقب ولكنه عاجز عن التصرف . وتعرض السلم والأمن في مناطق كثيرة إلى الانتهاك . وكان هذا في كثير من الأحيان تعبيرا عن صراعات بين عملاء الدولتين العظميين الرئيسيين ، يستغل فيها واقع التباينات الاقتصادية والمداوات القومية أو الإنسانية .

على أن الأمم المتحدة لا تملك بعد الآن أن تقف عاجزة عن منع الصراعات ، ومنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام . ويتضمن تقرير الأمين العام "خطة للسلام" مقترحات مبتكرة كثيرة في هذه المجالات ، توفر أساسا بناء يمكن للدول الأعضاء أن تضع استنادا إليه استجابات فعالة للصراعات ، الفعلية أو المحتملة ، في أنحاء العالم . ومساهمة جامايكا في السعي إلى إيجاد توافق كامل في الآراء حول الدور الفعال للأمم المتحدة وأجهزتها في السيناريو الجديد . إن التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية يمكن أن يوفر الإطار المطلوب للشرعية والسلطة والسياق التطبيقي للقانون الدولي .

إننا نلاحظ بوادر الأمل التي تظهر في جنوب أفريقيا والشرق الأوسط وكمبوديا وشبه الجزيرة الكورية . فجولة المفاوضات المباشرة الجارية حاليا بين إسرائيل وجيرانها العرب تعد تطورا مشجعا يحظى بكامل تأييد جامايكا . ولكن لا يزال هناك شوط طويل يتعين قطعه لبلوغ أهداف السلم والأمن . وليس بومع المجتمع العالمي أن يقلل من درجة يقظته أو التزامه بإيجاد حلول عادلة ودائمة لهذه المشاكل .

لقد بدأنا عام ١٩٩٢ يحدونا الأمل في أن يكتسب التقدم نحو إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا الزخم اللازم . فالاستفتاء الذي جرى في آذار/مارس أقر رسميا عملية الإصلاح . ولكن الأمل تحول إلى يأس عندما استمر العنف في تعريض هذه العملية لخطر شديد . ولا تزال دماء مواطني جنوب أفريقيا تراق في الكفاح الطويل من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري البغيض . والأحداث التي وقعت منذ تموز/يوليه في بويباتونغ وسيكي كادت تنسف احتمالات السلام وعملية التفاوض من أجل إقامة حكم ديمقراطي في جنوب أفريقيا .

لقد أيدت حكومة جامايكا وشعبها على نحو دائم الكفاح المناهض للفصل العنصري في ذلك البلد ، وقد سعدنا بإحراز تقدم . ونرجو ألا تنحرف هذه العملية عن مسارها الصحيح .

وعلى المجتمع الدولي أن يبين عزمه الواضح والأكيد على التوصل إلى نتائج ملموسة لإنهاء دورة العنف ، ولضمان نجاح المفاوضات التي تستهدف تحقيق مجتمع ديمقراطي غير عنصري . إن جامايكا لن تقنع إلا عندما ترى أن قاعدة صوت واحد للشخص الواحد ، أصبحت حقيقة واقعة .

وهناك مجالات أخرى تحتاج إلى مبادرات فعالة وعاجلة من جانب الأمم المتحدة . ففي أوروبا الشرقية والوسطى ، وفي الخليج الفارسي وجنوب إفريقيا والصومال وهايتي ، مشكلات تتفاوت في حجمها وفي تعقدها . وهناك فرصة حقيقية لتسهم الأمم المتحدة على نحو ملموس . بيد أنه لا يمكنها القيام بذلك إلا إذا توفرت لها الموارد اللازمة والتأييد الكامل من جانب الأمم الفنية والقوية .

وفي منطقتنا ، في هايتي ، البلد الكاريبي ، لا يزال نظام قمعي غير شرعي يتولى السلطة بعد عام من الإطاحة بالزعيم المنتخب على نحو ديمقراطي . ولا يزال الرئيس جان برتراند ارستيد منغيا من الوجهة العملية . إن التدابير التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية لحسم الحالة لم تحقق حتى الآن النتائج المرجوة . ومما يذكر بصفة خاصة أن الحظر ينتهك فعلا من جانب بعض البلدان الأوروبية وكذلك من جانب بعض الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية ذاتها .

نحن مدينون لشعب هايتي ، ولأنفسنا ، بمواصلة تأييد قضيته من أجل استعادة الحكم الدستوري . إن جميع الذين يناصرون قضية الحرية ، يجب أن يظلوا حازمين في اقتناعهم بأن الشعلة الديمقراطية التي ومضت فترة قصيرة من الزمن ينبغي أن تبقى مشتعلة إلى الأبد في ذلك البلد .

إن آلية الأمم المتحدة ، ينبغي أن توفر بالتضافر مع منظمة الدول الأمريكية المساعدة العملية لشعب هايتي . ونحن نحث الجمعية العامة على أن تلقي بثقلها كله لدعم الحكومة الشرعية والشعب في إحدى دولها الأعضاء .

لقد ملط الأمين العام الضوء بحق على كون مفهوم حكم القانون مفهوماً له في الشؤون الدولية أهمية لا تقل عن أهميته في الشؤون الوطنية . وينبغي تعزيز محكمة العدل الدولية وتمديد ولايتها القضائية لتحظى بالقبول العام ، ويجب أن تكون أحكامها ملزمة وفعالة .

نود كذلك أن نحث البلدان الصناعية الكبرى على أن تعرب على نحو ملموس عن التزامها بالقانون الدولي ، وذلك بالتصديق دون إبطاء على اتفاقية قانون البحار . لقد أدت المشاورات غير الرسمية التي بدأها الأمين العام السابق ، والتي لا تزال مستمرة ، إلى تقدم ملموس . وينبغي أن يعود العمل الآن إلى اللجنة التحضيرية التي لديها الكفاءة والسلطة لاتخاذ القرارات اللازمة .

اسمحوا لنا الآن أن نستعرض الساحة الاقتصادية العالمية وجدول الأعمال الجديد الذي ينبغي للمنظمة أن تشرع فيه على الفور .

لقد اعترف ميشاقنا بالصلة بين السلم والامن والرفاه الاقتصادي . فهو يوكل للأمم المتحدة مهمة تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب عن طريق العمل الدولي .

إن تفكك النظام التجاري الموحد للاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية ، والتحرك السريع نحو تفكيك نظامهما الاقتصادي المركزي والاستعاضة عنه بنظام اقتصاد السوق ، يفرضان في أعقابهما المباشرة تحديات قاسية بلا شك على شعوب تلك البلدان . لقد أدركت حكومات البلدان الصناعية الغربية بسرعة التهديد الذي يتعرض له السلم والامن إن هي لم تقم على الفور بالتصدي على نحو فعال لتلك الظروف المرتبكة غير المستقرة . فتحركت ، بسرعة تستحق الثناء ، لتبني المساعدة المطلوبة وتقديمها .

ومن المؤسف أن نفس القدر من الالاح والاهتمام لم يظهر قط فيما يتعلق بمشكلة طال أمدها ، مع أنها أكثر أهمية ومن المحتمل أن تؤدي إلى كارثة . واقصد هنا الفجوة التي تزداد اتساعاً بين بلدان الشمال الفنية ومعظم بلدان الجنوب التي يتفشى فيها الفقر .

لقد جلب عقد الثمانينات نموًا اقتصاديًا متواصلًا ووفرة متزايدة لدى البلدان الصناعية ، وتنمية سريعة للبلدان الحديثة التصنيع في جنوب شرقي آسيا . أما بالنسبة لبقية العالم النامي ، في أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي إفريقيا وفي بقية آسيا ، فإن هذه الفترة اتسمت باستثناءات قليلة بهبوط نسبي بل حاد في كثير من الأحيان في النمو الاقتصادي وفي مستويات المعيشة ، وهو هبوط زاد من تفاقمه التزايد السريع في عدد السكان .

فقد شهد العقد الماضي هبوطًا حادًا في أسعار السلع الأساسية ، وانخفاضًا في تدفقات القطاعين الخاص والعام ، وتزايدًا في عبء الدين مما أدى إلى حدوث تدفقات خارجية منها إلى المؤسسات المالية الدولية وإلى العالم المتقدم النمو . وينبغي وقف هذه الاتجاهات وعكس مسارها .

وفي سعينا لتحقيق سلم دائم ، يجب علينا أن نمنع الفقر المتزايد لقطاع كبير من الجنس البشري . إذ أن للأغنياء بدورهم مصلحة حيوية في تخفيض البؤس الإنساني . ليس هذا هو الوقت المناسب لتبادل الاتهامات والصاقتها بمن يعتبر متسببًا في هذه المشكلة الهامة ، فينبغي أن نشارك جميعًا في إيجاد حل عاجل حتى نتجنب عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي .

لقد شرعت معظم بلداننا باصرار في المهمة المعقدة المتمثلة في إعادة التشكيل الاقتصادي . لقد قمنا بتخفيض الميزانيات الحكومية ، وفتحنا اقتصاداتنا ، وأكدنا الدور البارز للقطاع الخاص ، وأوجدنا الظروف اللازمة لاقتصاد السوق التنافسي . ومما لا شك فيه أن هذه الأمور جميعها لازمة .

بيد أنه لا مراء في أنها تفرض على المدى القصير صعوبات ملموسة على كل قطاعات سكاننا وبصفة خاصة على أكثرهم فقرًا أي النساء والأطفال . وفي هذه الحالة الحرجة ، تصبح الحاجة ماسة إلى توفير بيئة اقتصادية دولية داعمة لتخفيف الآثار القصيرة الأجل .

إن الحاجة قائمة إلى تدفق أكبر بكثير للموارد المالية الرسمية والخاصة إلى بلدان الجنوب . ويجب أن ننشئ آلية لتسهيل نقل التكنولوجيا المناسبة . كما يجب أن نوجد مناخا للتجارة الدولية يرفض الحمائية ويحفز نمو الصادرات .

إن الاتجاه إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتقوية التكتلات التجارية بين بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية يكتسي أهمية متزايدة للاقتصاد العالمي . وبالنسبة للبلدان النامية ، فإن الاتجاه نحو التكامل الإقليمي للهيكل الاقتصادي ، هو خطوة أساسية في عملية تنميتنا . فإنه بالقدر الذي يوسع به قاعدة سوقنا الوطنية ويشجع المشاطرة التعاونية للموارد المالية والتقنية ، سيدعم اقتصاداتنا ، ويزيد من طاقتنا الشرائية والانتاجية ، ويسهم مساهمة إيجابية في نمو التجارة العالمية ، مما يعود بالفائدة علينا جميعا .

إن الدول المتقدمة النمو تسيطر بالفعل على معظم التجارة العالمية ، والموارد المالية والتكنولوجيا . وإذا أنشأت كل من الكتلتين التجاريتين في أوروبا وأمريكا الشمالية آليات دفاعية ضد الأخرى وأقامتا حواجز يتعذر على بقية الاقتصاد العالمي اختراقها ، فإن من المرجح أن تكون النتيجة زيادة تهميش البلدان النامية وبالتالي اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب .

ومن شأن هذه العملية أن تؤدي إلى ركود التجارة العالمية واضمحلالها في النهاية . إن في الزيادة السكانية في العالم ، بالإضافة إلى احتمال زيادة عدد البلدان التي تعاني من الفقر ، كل دواعي الانفجار .

إن نظام التجارة العادل يفترض فيه تشجيع ظهور عمليات التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية ، والتسليم بحاجتها إلى تدابير تفضيلية وحمائية مؤقتة في مجالات معينة ، وتشجيع أقصى درجات الانفتاح في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو . إن هذا الطريق ضروري لقيام عالم أكثر انصافاً وازدهاراً وسلمياً .

لقد تفكك أخيراً الستار الحديدي الذي كان قائماً بين الشرق والغرب . وقد آن الأوان الآن لرأب الصدع الذي يطيل أمد الانقسام الكبير بين الشمال والجنوب . وينبغي لهذه المنظمة ، الأمم المتحدة ، أن توفر محفلاً للحوار الجاد وأن تشق الطريق لاتخاذ الإجراءات العملية الفعالة .

إن انخفاض حدة توترات الحرب الباردة ، وتفجر الصراعات الإثنية ، وواقع الترابط العالمي أمور تملح على المجتمع الدولي أن يفتنم هذه اللحظة المناسبة لتركيز الاهتمام على السلم الأمن الذي يركز على أسس من التنمية الجادة والنمو الاقتصادي المستمر للجميع .

وينبغي لنا أن نبدأ هذا الحوار بإدراك واع لحقيقة أنه لا يمكن لأي جزء من العالم أن يبقى بمعزل عن الأحداث التي تقع في أي جزء آخر . فالمجاعة ، والأمراض ، والتدهور البيولوجي ، وهجرة البؤساء من أجل البقاء ، وقسوة الفقر ، أوضاع لا يمكن لأي كائن على الأرض أن يتجاهلها إلى ما لا نهاية .

إن التنمية الجادة لا بد أن تشتمل على بعد اجتماعي وأن تكون قابلة للاستمرار . وبالنسبة للشق الاول ، نرحب باقتراح عقد مؤتمر عالمي معني بالتنمية الاجتماعية .

وقد جاء مؤتمر الارض ، الذي اختتم مؤخرا في البرازيل ، فأبرز الترابط بين الامن ، ونزع السلاح ، والديون ، والتجارة ، والتكنولوجيا ، والبيئة والتنمية . واضطر رؤساء الدول والحكومات إلى التسليم بالعلاقة الوثيقة بين هذه الشواغل الدائمة . وتعين علينا الاعتراف بأن هذه القضايا لا يمكن أن تعالج في عزلة بل هي تحتاج إلى عمل متضافر . وهذا الاعتراف في حد ذاته يدل على أن الوقت موات لبداية جديدة .

لا ينبغي لنا أن نفقد روح ريو . والزمن سيبين إذا كانت الارادة السياسية موجودة حقا كي نتعاون معا ضد التهديد المشترك لبيئتنا التي نتقاسمها جميعا . فالكلمات وحدها لن تكون كافية .

إنني أتوقع من دورة الجمعية العامة هذه أن تقيم الآليات المؤسسية التي تكفل اتخاذ اجراء حاسم في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وسيتعين عليها أن تتناول شواغل الدول الجزرية الصغيرة ، وتعزيز القدرة العلمية والتكنولوجية بين البلدان النامية .

إن جامايكا تؤيد قرار تشكيل لجنة رفيعة المستوى تعنى بالتنمية المستدامة . ونحن نعتزم تقديم المساعدة الكاملة إلى اللجنة متى تم الاتفاق على التفاصيل الهامة لبرنامج عملها .

إنني أتوقع من الجمعية العامة أيضا أن تواجه مسألة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وهناك حاجة إلى التزام أولي مقداره ٦٠٠ بليون دولار سنويا ليتسنى للعمل الذي قبلناه بعد جهد واعتناء أن ينفذ تنفيذا كافيا .

ينبغي للدول المانحة الرئيسية والوكالات أن تنظر ، في إطار المرفق البيئي العالمي ، والمؤسسة الانمائية الدولية ، وبنوك التنمية الاقليمية ، والتمويل المقدم من القطاع الخاص ، والتحويلات المالية من الحكومات ، في عدة مقترحات لتبين أفضل

سبيل لتنظيم جهد اقتصادي دولي واقعي . ولكن علينا جميعا أن نقاوم النزعة إلى استعمال الموارد التي تقدم لحماية البيئة وإدارتها كمجرد أداة أخرى لاختضاع البلدان النامية لمشئمة المؤسسات المالية المتعددة الاطراف .

إن التنمية التي نسعى إلى تحقيقها في القرنين الحالي والقادم ، لا يمكن أن تتحقق دون إدارة البيئة بكفاءة . إن العمل على نحو متضافر مطلوب بالحاح . وقد آن أوان الجد .

إن التغييرات السياسية والاقتصادية والبيئية ، التي يطالب بها مواطنونا جميعا ، تشكل جدول أعمال لنا لم يعد بوسع الأمم المتحدة أن تقف حياله موقف المتفرج بل عليها أن تقوم بدور العامل الحفاز وأن تظطلع بدور القيادة في التنفيذ .

إن هذا يحتم علينا أن نعيد ترتيب أولوياتنا . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في إطار إعادة الهيكلة المؤسسية . وقد أبدى الأمين العام بالفعل التزامه بهذه العملية . وقد أضيفت إلى اقتراحاته اقتراحات من مصادر عديدة أخرى . ويوفر كل هذا إطارا ونقطة انطلاق لمناقشاتنا وقراراتنا في الشهور القادمة هنا في الجمعية العامة وفي هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة .

وينبغي أن يسترشد نقاشنا بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق ، وأن تكون قراراتنا كفيلة بتحقيق رؤيتنا وبلوغ مقاصدنا . وينبغي لهذه المنظمة أن تعمل دائما في جو من الشفافية ، وذلك حتى لا تخربها هيمنة من أي مصدر . ينبغي لأي نظام عالمي جديد أن يقوم على حكم القانون . ويتعين علينا ونحن نقيم هذا النظام أو نشكله أن نكون شاملين لا حصريين . ويجب تشجيع جميع الأمم والشعوب على تلبية تطلعاتها المشروعة وتحقيق أحلامها .

إن روح التعاون الجديدة في مجلس الأمن جديدة بكل ترحيب ، إلا أنه يتعين عليه أن يكون معبرا عن جميع المصالح في مداولاته . إن الحفاظ على ثقة الجمعية العامة يتطلب قبول المجلس للمساءلة أمامها . ويجب تعزيز دور ووظائف الجمعية العامة . ولا بد من الحرص على تلافي الانتقائية في اتخاذ القرارات وما يتبعها من إجراءات الإنقاذ .

إن تعاريف حقوق الانسان لا تخضع لاية تفسيرات تملئها اية دولة أو مجموعة من الدول . فالعهدان الدوليان ذوا الصلة ، أي العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يجب أن يكونا المعيارين العالميين . إذا ما تم قبول ذلك ، أمكننا معالجة جميع انتهاكات حقوق الانسان ، أينما وقعت ، بكفاءة ودون تحيز . إن التدابير الدولية الحازمة ، المستندة إلى الميثاق وغيره من أحكام القانون الدولي ، يجب أن تطبق .

مرة ثانية ، تتوفر لهذه المنظمة فرصة حقيقية لتحقيق مقاصدها النبيلة ولكي تكون أداة فعالة في إقامة نظام عالمي قوامه السلم الدائم والازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية . إن نجاحها إنما يتوقف على التزامنا ودعمنا العملي ، نحن الدول ذات السيادة الاعضاء فيها ، لهذه المقاصد .

إننا نسمع صوت النفير معلنا قرب بزوغ فجر جديد . وإذا وفقنا في خطانا قطفنا ثمارا رائعة .

والواقع هو أن كل شيء في كفة الميزان ، وإننا جميعا معرضون للخطر ، وبالتالي لا يجوز لنا أن نفشل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود

أن أشكر رئيس وزراء جامايكا على البيان الذي أدلى به توا .

امطحب السيد بيرسيغال باترمون ، رئيس وزراء جامايكا ، من المنصة .

السيد نواتشوكو (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن

وفد نيجيريا أتقدم لكم ، يا سيدي ، بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إن انتخابكم هذا لخير شاهد على ما تتمتعون به من صفات ممتازة باعتباركم رجل دولة ودبلوماسيا بارزا .

وأود أن أشيد أيضا بسلفكم المرموق ، سعادة سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية ، لإدارته الممتازة لأعمال الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والاربعين .

وأود أن أعرب أيضا ، نيابة عن الرئيس بابانغيذا وباسم حكومة نيجيريا وشعبها عن تقديرنا للعديد من الوفود التي بعثت إلينا برسائل تعزية عقب ما أصبنا به من خسائر في الأرواح نتيجة حادث سقوط الطائرة المأساوي بالقرب من لاغوس .

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد بطرس بطرس غالي لاسلوبه الجدير بالإعجاب في أداء مهام الأمين العام للأمم المتحدة . وإنني لواثق أن السيد بطرس بطرس غالي ، الدبلوماسي المحنك ورجل الدولة المرموق والعالم الزائع الصيت ، سيظل أميناً على المثل العليا العظيمة لمنظمتنا وسيكرس خبرته الواسعة النطاق للتصدي للقضايا البالغة الأهمية التي تواجه المجتمع الدولي .

وتعرب نيجيريا عن ترحيبها بالدول الأعضاء الجدد بمنظمتنا . وسوف تشرى مشاركتها مناقشاتنا وتكون مصدر دعم للشرعية الدولية وسيادة القانون .

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعلم الجمعية العامة بأن نيجيريا سوف تستكمل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ المرحلة الانتقالية صوب الديمقراطية ، بانتقال السلطة فيها الى حكومة منتخبة . وكما تعلمون فإنه توجد لدينا بالفعل حكومات منتخبة على المستوى المحلي ومستوى الولايات ، كما أجريت بالفعل انتخابات لمجلس الشيوخ ومجلس النواب . وتوضح جهودنا المتواصلة الرامية إلى التوصل إلى ترتيبات ديمقراطية تتسق وبيئتنا التزامنا بالتعددية والحوار .

ولم نشهد في أي وقت من هذا القرن ما نشهده اليوم من آمال في تحقيق السلم والامن العالميين . فنهاية الحرب الباردة ، والجهود المشهودة التي تبذل في مجال نزع

السلح النووي ، والاتساع المستمر في انتشار الديمقراطية ، كل هذه أمور تبشر بتهيئة مناخ دولي أقدر على تحقيق السلم والامن الدوليين .

بيد أنه لا يزال هناك العديد من المشاكل التي تهدد معيننا إلى تحقيق السلم والتعاون والتنمية على الصعيد العالمي . فقد تردت النزاعات السياسية في بعض مناطق العالم إلى مستوى العنف . ونحن نشهد أيضا عودة الخلافات العرقية والخلافات على الحدود إلى أوروبا بعد أن ظلت في سبات عميق مدة طويلة من الزمن . وليس هناك بالفعل أي منطقة في العالم تخلو اليوم من ويلات الحروب . ولقد سلبت هذه الحروب الدول والمجتمع الدولي ، موارد كان من الممكن استغلالها لتحقيق التنمية* .

ولقد عانت أفريقيا على وجه الخصوص من النزاعات المستمرة ، وبخاصة السودان والمصراع الغربية ، والصومال ، وليبيريا ورواندا . وقد تسببت هذه النزاعات في معاناة شديدة ، وفي اختلالات اقتصادية ، وفي تكبد أعباء ناجمة عن تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين . وقد أدت هذه النزاعات ، علاوة على ذلك ، إلى استفحال حالة الضعف التي تعاني منها أفريقيا ، وقللت من فرص تحقيق الآمال المعقودة على النمو والتنمية .

ووفقا للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ، توأمل أفريقيا بذل الجهود لتسوية هذه النزاعات . فقد استضافت نيجيريا ، على سبيل المثال ، مؤتمر السلم بشأن السودان في أيار/مايو ١٩٩٢ ، كما أوفدت بعثة إلى الصومال لحث الفصائل المختلفة على التوصل إلى حل سلمي لخلافاتها . ونواصل السعي في ليبيريا إلى السلم من خلال المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا . ولا نزال كمهدنا دائما ملتزمين بإحلال سلم دائم من جديد في هذا البلد . ويعد فريق رصد إطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا مثالا رائعا على الترتيبات الإقليمية التي يوصى باتخاذها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة . وينبغي ألا يسمح له بأن يغفل . وإنما نهيب بجميع الأطراف في ليبيريا أن تتعاون مع المجموعة

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ناندو (مورينام) .

الاقتصادية لغرب افريقيا في تطبيق الترتيبات التي تم التوصل اليها حتى الان . وينبغي للمجتمع الدولي وبخامة الامم المتحدة ، تكملة الجهود التي نبذلها لمسون السلم وإحلاله على الصعيد الاقليمي وذلك بزيادة الاهتمام بالامر وزيادة المساعدة الانسانية .

ولا تزال الحالة في الصحراء الغربية مبعث قلق بالغ لنا . وإننا نشن على الجهود التي يبذلها الامين العام لبث الحياة من جديد في العملية السلمية المتعثرة . وتؤمن نيجيريا إيماننا راسخا بأن خطة السلم للامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية توفر أفضل إطار يكفل السلم مع ضمان حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره .

وشمة تغير يحدث بالفعل في جنوب افريقيا استجابة للضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي ، ونحن نرحب بذلك . بيد أن الصعوبات في طريق الحفاظ على الزخم في محادثات مؤتمر إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية تشير قلقنا البالغ . ونحن نحث حكومة جنوب افريقيا على تكثيف جهودها كيما تكفل تهيئة مناخ يؤدي إلى استكمال عملية تحويل جنوب افريقيا إلى دولة ديمقراطية وغير عنصرية . وينبغي ألا يسمح للقوى المناهضة للديمقراطية بأن توفق في محاولاتها لتهديد فرص نجاح مؤتمر إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية .

لكن الأهم من ذلك ، أنه يتعين على حكومة جنوب إفريقيا كمقياس للالتزامها بالحكم الديمقراطي - أن توافق على التشكيل الفوري لحكومة مؤقتة للوحدة الوطنية تشرف على الانتقال إلى نظام ديمقراطي . وما زال دور الأمم المتحدة حاسم الأهمية في هذه العملية . ولهذا نرحب بإيفاد مراقبين للأمم المتحدة إلى جنوب إفريقيا ، ونطلب إلى المنظمة أن تزيد عدد المراقبين لتمكينهم من الإشراف على مرحلة الانتقال على نحو أكثر فعالية .

إن الحكومة النيجيرية تمتدح الجهود الحالية الرامية إلى دفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام . فالمناخ الدولي الحالي من شأنه أن يفضي إلى التفاوض وإلى التوصل إلى حلول وسط . ونحن نحث كل أطراف الصراع في الشرق الأوسط على الاستفادة من هذه الفترة الهامة في التاريخ لإيجاد حل عادل ودائم لكل جوانب الصراع . ولا يمكن أن يبنى هذا السلم الدائم إلا على أساس يكفل العدالة للجميع والتعايش السلمي لكل الدول في الشرق الأوسط ، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

على مر الأشهر القلائل الماضية لم يذق شعب ما كان يسمى بيوغوسلافيا سابقا طعم السلم . ويتعين على أطراف الصراع أن تنصاع لمناقشة المجتمع الدولي باحترام اتفاقات وقف إطلاق النار وبحسم خلافاتها عن طريق التفاوض . فهي مدينة لشعبها ولنا جميعا واجب مقدس هو تحقيق السلم .

ولا يمكن للأمن أن يسود في عالمنا مادامت الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل موجودة . وعندما تبدأ الأمم المتحدة المناقشة الخاصة بتمديد أجل معاهدة عدم الانتشار يتعين على كل الدول أن تضع على رأس قائمة المناقشة هدف تحقيق الحظر الشامل للتجارب النووية . وتشكل معاهدة الأسلحة الكيميائية التي تم التفاوض بشأنها مؤخرا معلما بارزا في تاريخ نزع السلاح ، وستقوم نيجيريا بالتوقيع على المعاهدة وهي تحث كل الدول على أن تحذو حذوها .

وكما تعلم الجمعية ، تنفق الدول الأعضاء ما يزيد على تريليون دولار سنويا

على الأسلحة . وهذا الإنفاق لم يعد ضروريا في وقت تتحرك فيه الدول قدما صوب حقبة من السلم والتعاون . ولا بد من تخفيض الإنفاق على التسلح تخفيضا كبيرا من أجل تحويل الموارد من هذا القطاع الى البرامج الإنمائية في شتى أنحاء العالم .

فلا تزال اقتصادات الدول الأفريقية تعاني من الكساد من جراء عبء الديون ، وأسعار السلع الأساسية غير المواتية ، والتدفق الصافي للموارد الى الخارج ، والسياسات الحمائية التجارية . والحاجة قائمة الى ادخال موارد جديدة في افريقيا لعكس اتجاه الانحدار الاقتصادي في القارة . ونحن نسلم بأن انتعاشنا الاقتصادي وتنميتنا انما يعتمدان أساسا على السياسات التي تنتهجها الحكومات الأفريقية نفسها ، ومع ذلك ، فإن نجاح هذه السياسات يرتهن الى حد ما بتوفر الانصاف في النظام الاقتصادي الدولي ، وبنقل الموارد الكافية الى الدول الأفريقية لتعزيز سياساتنا الموجهة صوب النمو .

إن مؤتمر قمة ريو كان في رأينا - مؤتمرا ناجحا ، ويعتمد التنفيذ الفعال للبرامج الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ على توفير الموارد المالية المتكافئة مع هذه الالتزامات . ونحن إذ نقدر دعم المجتمع الدولي فيما يتصل بمسألتي التصحر والجفاف اللتين تسببان تدهورا بيئيا خطيرا في افريقيا ، فإننا نناشد كل الدول الاعضاء أن تؤيد تأييدا كاملا تشكيل لجنة تفاوضية حكومية دولية لإعداد اتفاقية دولية بشأن التصحر . ونتوقع أن يتم الانتهاء من تشكيل اللجنة الخاصة بالتنمية المستدامة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

لقد اتجه مجلس الأمن في مؤتمر قمته الذي عقد في كانون الثاني/يناير الماضي وجهة جديدة في عمله ، متوخيا سبيل الدبلوماسية الوقائية وميانة السلام وحفظ السلام ، في إطار مسؤوليته . وقد وضع الأمين العام تقريراً معنوناً "خطة للسلام" له أشار بعيدة المدى بالنسبة لمنظمتنا . ويلاحظ وفد بلادي بالتقدير التوصيات الواردة في ذلك التقرير ، خاصة فيما يتعلق بدور الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز السلم الدولي .

منذ قرابة نصف قرن مضى ، كان عدد أعضاء الأمم المتحدة ٥١ عضواً ، والآن اتسع نطاق العضوية حتى بلغ ١٧١ عضواً ، في حين لم تطرأ أية زيادة على عدد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وهو المناطة به المسؤولية الرئيسية لمعالجة قضايا السلم والأمن الدوليين . وفي بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ذكر رئيس نيجيريا بمفاته رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك :

"إن قصر عدد الأعضاء الدائمين في المجلس على خمسة أعضاء أصبح أمراً

منافياً لروح العصر وغير تمثيلي على الإطلاق" . (A/46/PV.22 ص ٥٤ - ٥٥)

إن العضوية الدائمة لمجلس الأمن بتشكيلها الحالي تمثل ثلاث فقط من خمس مناطق اقليمية ، وإذا ما نظرنا إلى هذه العضوية في سياق الشمال والجنوب ، وجدنا أن هناك أربعة من الأعضاء الدائمين العضوية من الشمال . وإضافة إلى ذلك ، تبرز مطالبات أخرى بشأن هذه المسألة مع التغيرات الجديدة الحاصلة في النظام الدولي . إن معيار الديمقراطية فضلاً عن معيار الحجم والدور في النظام العالمي قد أصبح من المعايير الواجبة التطبيق في الحكم على مسألة التمثيل .

إن زيادة عدد المقاعد الدائمة ، في رأينا ، فكرة حان وقت تنفيذها . وعلى ذلك يجب أن يكون عدم ابقاء أفريقيا منطقة بلا تمثيل في العضوية الدائمة في مجلس الأمن قضية مبدأ بالنسبة للمجتمع الدولي . إن نيجيريا ، بحكم كونها أكبر البلدان الأفريقية من حيث عدد السكان وأكبرها إمكانية اقتصادية ، وبما لها من التزام واضح أكيد بقضية السلم والأمن العالميين ، بلد لديه المؤهلات اللازمة للوفاء بتطلعات أفريقيا في هذا المضمار .

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لاسجل تقديرنا لشجاعة الأمين العام في استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة في الصومال . ومنذ ذلك الحين والاحداث تبين أن تلك الشجاعة كانت في محلها تماماً . وعلى نفس المنوال ، نتوقع أن يكفل الأمين العام تمثيل أفريقيا تمثيلاً كافياً في الدرجات العليا للأمانة العامة للأمم المتحدة .

وإذ نقترّب من الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس هذه المنظمة ، دعونا نكرّر تكريس أنفسنا للمثل العليا الواردة في الميثاق . إن المكاسب التي تجلت في الميدانين السياسي والأمني في الآونة الأخيرة ينبغي أن تقترن بمكاسب مقابلة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وكما يتحقق هذا ، علينا أن نعزز التعاون الدولي في التمدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها عالمنا . ووفد بلادي يتطلع الى بلورة هذا التعاون . فعلى أن نعهد العزم على استثمار شافة الفقر والجهل والمرض ، وعلى تعزيز وحماية حقوق الانسان بجميع جوانبها ، وعلى منع تدهور البيئة ، والقضاء على الحرب كأداة لسياسة الدولة وفي المقام الاول ، علينا تعزيز قيام أمم متحدة قوية وكفؤة وديمقراطية .

السيد جميل (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي الشرف

العظيم والسعادة البالغة لي أن أهنئ السيد غانيف ممثل بلغاريا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . لقد صادف انتخابه لهذا المنصب الهام مجيء مرحلة حاسمة في تاريخ الأمم المتحدة في وقت أخذ فيه العالم يتحول صوب حقبة جديدة في العلاقات الدولية ، وإنني أتمنى له كل نجاح .

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقدير وفد بلادي العميق لسلفه السفير سمير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية الذي دلى على مهاراته الدبلوماسية البارزة وتفانيه خلال فترة تبوؤه منصبه .

ويسرني كذلك أن أشيد بالأمين العام السيد بطرس بطرس غالي لما قدمه إلى المنظمة من قيادة ورؤيا في وقت التغيير الحاسم الذي نشهده .

ومنذ أن اجتمعنا في العام الماضي ، انضمت ١٣ دولة جديدة إلى عضوية المنظمة وشملت مقاعدها بين طهرانينا . ولذا أود أن أبدي ترحيبنا الحار بأذربيجان ، وأرمينيا ، وأوزبكستان ، والبوسنة والهرمك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وملوفينيا ، وطاجكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان ، وكرواتيا . وإنني على ثقة من أن منظماتنا التي جاهدت دوما من أجل بلوغ العالمية ستستفيد استفادة كبيرة من مشاركة هؤلاء الاعضاء الجدد في أعمالها .

إننا نواجه وقتا يزخر بالتحدي والفرص الجديدة . فالطريق المسدود الذي كان سمة مميزة للشؤون الدولية لأكثر من أربعة عقود بسبب المجابهة بين القوتين العظميين قد انفتح مفسحا المجال لحقبة جديدة من التعاون الدولي . ونأمل أن تكون الطموحات النبيلة التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة قد أصبحت الآن قريبة المنال . على أن الطريق أمامنا ليس خاليا من العقبات . فنحن نواجه في كل يوم مراعات جديدة تحفزها المشاعر القومية المتطرفة والنعرات الإثنية والتعصب الديني .

وفي هذا الوقت المضطرب يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور نشط وبناء في تهدئة المخاوف والقلق لدى دولها الاعضاء . ولكي تفعل ذلك ، فإنها ستحتاج إلى كامل

الدعم والتعاون على أعلى مستوى من جميع الدول الاعضاء ، كبيرها وصغيرها . ولا بد من أن تزود الأمم المتحدة بالدعم المطلوب والموارد اللازمة لمعالجة المهام الحيوية التي تنتظرها . فلم يحدث قط أن قامت الحاجة الى أمم متحدة تتسم بالقوة وتنبض بالحياة أكثر مما هي قائمة اليوم ، ونحن على عتبة قرن جديد وصحوة جديدة .

إننا نعتقد أن المفاهيم التي طرحها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" تستحق دراسة جادة . فالحاجة الى جهود حفظ السلام وصنع السلم ، مع زيادة التأكيد على استخدام الدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء السلم في فترة ما بعد الصراعات ، لم تكن ملحة في أي وقت مضى بأكثر مما هي الآن . ولا يوجد من بين المفاهيم المطروحة مفهوم واحد يمكن أن يكون مستقلا بذاته ، فهي جميعها مرتبطة ارتباطا وثيقا ، ولا بد من تنفيذها بطريقة شاملة . فما أكثر الحالات التي سمح فيها لنزاع بأن يبقى متاججا لوقت طويل جدا قبل أن يقتنع المجتمع الدولي بضرورة القيام بعمل حاسم لكبحه وما أكثر الحالات التي جاء فيها ذلك الاقتناع بعد فوات الأوان .

وتدرك ملديف مدى الضغط المالي المتزايد على المنظمة عندما يطلب منها القيام بدور أكبر في منع الصراعات وفي حلها . ومن الأمور الحتمية أن تلتزم كل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بدعم هذه الأنشطة ليس بمجرد الكلام المنمق وإنما بالعمل الفعلي . ومع ذلك ، فإنه قد يكون من الانصاف القول بأن الدول الأصغر والضعف اقتصاديا من أعضاء هذا المجتمع لن تكون قادرة على أن تشارك على قدم المساواة في تحمل أعباء أنشطة المنظمة لحفظ السلام وصنع السلم التي يتسع نطاقها بسرعة .

إن التصعيد غير المكبوح للصراعات في أي مكان في العالم يؤثر علينا جميعا بدرجات متفاوتة وذلك بسبب الطبيعة المتكاملة للاقتصاد السياسي العالمي - ومع ذلك فإننا لا نملك موارد متكافئة لمعالجة هذه المشاكل . وربما يكون من الملائم النظر في إمكانية توجيه جزء مما يسمى بعائد السلم المأمول توفيره في فترة ما بعد الحرب الباردة صوب جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وصنع السلم . فمن شأن ذلك أن يخفف من الضغط المالي الذي تشعر به الدول الاعضاء التي كثيرا ما تكون ضحايا غير مقصودة لحروب الآخرين .

وخلال العام الماضي شهدنا عددا من التطورات المذهلة على الساحة الدولية ، وهي تطورات تبعث على الامل واليأس في نفس الوقت .

فلا يزال يتعين إيجاد حل للحالة في الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية . ومن الامور المشجعة لنا أن محادثات السلام جارية الآن ونحن نشني على جميع الاطراف المشتركة في جهود السلام لما تحلت به من شجاعة وتعقل بحضورها الى طاولة التفاوض . ونرى أنه لا يمكن التوصل الى سلم دائم في الشرق الاوسط ما لم تتم حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وما لم ترد الاراضي العربية التي احتلت خلال حرب ١٩٦٧ ، وما لم يتم ضمان حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام . وفي هذا الصدد نعتقد اعتقادا راسخا بأن المبادئ التوجيهية التي يتعين اتباعها في أية تسوية تفاوضية هي المبادئ الواردة في قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) .

ويؤيد وفد بلدي جهود الامين العام الرامية الى تسهيل إقامة حكومة وطنية فسي كمبوديا قبل منتصف العام القادم . إن مشاركة كل المعنيين في النزاع أمر حيوي . ونحن نشجع جميع الاطراف على أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الامين العام في تنفيذ التسوية السلمية .

إن التقدم الذي أحرز في جنوب افريقيا يعطينا دواع للامل . ومع ذلك فإننا نشعر بقلق إزاء حالات العنف المتكرر ، التي أعاقت عملية المفاوضات ، وعطلت الجهود الرامية الى القضاء على الفصل العنصري وتحقيق الإصلاحات الدستورية التي تكفل حقوق الاغلبية السوداء . وقد أشلج صدورنا استئناف المحادثات بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي . ويحدونا الامل في أن لا يتوقف الزخم نتيجة لنشوب أعمال العنف مرة أخرى .

وعلى الرغم من تحرير الكويت في نهاية حرب الخليج ، فإن المجتمع الدولي وشعب الكويت مازالت تؤرقهما النتائج المأساوية للغزو والاحتلال العراقي الفاشم للكويت . وتؤمن ملديف بحرمة الحدود الدولية بين جميع البلدان . ونؤيد في هذا الصدد تأييدا كاملا قرار مجلس الامن ٧٧٣ (١٩٩٢) الذي يعالج الاسباب الجذرية لهذا

النزاع . ونحن نشعر ببالغ القلق إزاء مصير جميع السجناء من أبناء الكويت والبلدان الأخرى الذين مازالوا محتجزين في العراق . ونأمل في أن يتم إطلاق سراحهم في وقت مبكر ليعودوا إلى ديارهم وأسرهم . ونرى أن هذه المسألة تندرج في عداد المسائل الإنسانية العاجلة .

وقد حذرت في خطابي أمام الجمعية في العام الماضي ، من السماح للنشوة التي أعقبت الحرب الباردة بأن تخدعنا عن إمكان ظهور تهديدات جديدة تعرض السلم والامن الدوليين للخطر ، مثل نزعة المحاربة القومية الآخذة في الانبعث ، والهيمنة السياسية ، والمبالغة في الحمائية ، والعنصرية التي أخذت تتقدم الصفوف من جديد .

والأحظ مع الأسف أن كثيرا من المخاوف التي صاورتني حينذاك قد تحققت جميعا اليوم . وقد صدم المجتمع الدولي وروع لظهور التنافر القديم القائم على الخلافات الاثنية المحضة والتعصب الديني في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة . إن الفظائع التي ترتكب ضد شعب البوسنة والهرسك باسم "التطهير العرقي" فظائع يعجز عنها الوصف . وينبغي أن يتوقف فورا قهر الاقليات الاثنية وأن تتوقف أعمال القتل دون تمييز والاعتقالات غير القانونية للمدنيين الابرياء . ويجب أن يعلن المجتمع الدولي التزامه الكامل بانجاز مهمة استعادة السلم مرة أخرى في تلك المنطقة حتى تستأنف شعوبها حياتها في سلام ووثام .

وقد شهد العالم تقدما ملحوظا في مجال نزع السلاح في السنوات الاخيرة ، وكان أكثر ما استلقت الانتباه في هذا الصدد هو الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على خفض ترسانتهما النووية بنسبة ٧٠ في المائة تقريبا . ولئن كنا نرحب بذلك الاتفاق ، فلا ينبغي لنا أن نشعر بالارتياح حتى يقضي نهائيا على خطر الانتشار النووي . وحتى يتحقق خفض المخزونات الحالية تخفيضا جذريا .

ويجدر بالمجتمع الدولي أن ينظر في أمر اتخاذ موقف أشد حزما في المناطق التي تنشأ فيها إمكانية للانتشار النووي أو لاستخدام الأسلحة النووية . ويجب ممارسة ذلك الضغط عاجلا لا آجلا ، فقد أثبتت الأزمة الأخيرة في الخليج أن هذا هو الأفضل . على أن هذا النهج ينبغي أن يعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية نزع السلاح العالمي .

وقد أيدنا على الدوام مفهوم إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق للسلم . لكن هذه المناطق لا يمكن أنشاؤها دون رغبة دول المنطقة المعنية ، ودون

اعلان تلك الدول التزامها بذلك . ونحن نرى أن عقد مؤتمرات دولية أو اجتماعات موسعة بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق للسلم ينبغي أن تسبقه مشاورات وقدر من الاتفاق بين الدول المعنية .

وترى ملديف أن الاقتراحات الرامية إلى إنشاء مناطق للسلم ومناطق خالية من الأسلحة النووية اقتراحات ينبغي طرحها للنظر من جديد أو إحيائها في سياق الحالة الدولية الراهنة التي ظهرت مؤخرا . وفيما يتعلق بالاقتراحات الخاصة بمنطقة بمنتقتنا ، فما زالت ملديف تؤيد إنشاء منطقة للسلم في المحيط الهندي ، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا . غير أنه قد آن الأوان لتعزيز العملية عن طريق طرح أفكار جديدة . ونعتقد أن المناخ الدولي السائد حاليا قد يجعل الأمم أكثر تقبلا لكثير من الأفكار التي كانت غير مقبولة فيما مضى عندما كان العالم واقعا في أسر سياسات الكتل .

وقد أيدت ملديف دوما حظر جميع أشكال أسلحة الدمار الشامل ، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، والقضاء عليها جميعا . ويسعدنا أن نلاحظ أنه ستعتمد في هذه الدورة اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . ونحن نؤيد تماما هذه الاتفاقية ونعتزم أن نكون من أوائل الموقعين عليها .

وبينما نشعر بالارتياح إزاء التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح ، فإننا لم نشهد بعد أي أثر ملموس له في صورة عائد للسلم . إن استمرار الحرمان الاقتصادي في البلدان النامية يشكل ، من جوانب كثيرة ، تهديدا لامن البشرية يفوق تهديد الحرب الباردة . ومن المحتم أن توجه البلدان المتقدمة اهتمامها ومواردها لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية لتصبح أكثر اعتمادا على الذات .

إننا نجد في استمرار التفاوت القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . واتساع رقعته مدعاة للقلق . فمن العبث الاعتقاد بأن العالم يمكن أن ينعم بالسلم والتقدم بينما يعيش ثلثا البشرية في حرمان تام . ونحن ندعو الدول المتقدمة

الى تحرير ممارساتها التجارية والتعجيل باتمام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . ويجب معالجة أوجه الاجحاف المتأصلة في النظام الاقتصادي الدولي وإتاحة فرصة منصفة وعادلة للبلدان النامية لتحسين رفاه شعوبها الاجتماعي والاقتصادي .

وهذه هي الفرصة الاولى التي تتاح للمجتمع الدولي بأسره لكي يعلق تعليقا مشتركا على تراث ريو . ومن المأمول أن نكون قد خرجنا جميعا من ريو وقد تشربنا بشعور الالتزام والعزم على تنفيذ السياسات المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وبلدي يدرك أكثر من غيره العواقب الوخيمة التي ينطوي عليها تجاهل التدهور المستمر للبيئة .

وتشعر ملديف بالفخر لأنها كانت من أوائل الموقعين على اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي . وسوف نصادق عليهما في أقرب وقت ممكن . ونحن نحث الجميع على أن يحدوا حذونا حتى يمكن تنفيذ أحكام هاتين الاتفاقيتين .

وجداول أعمال القرن ٢١ هو أحد أهم الوثائق الصادرة عن مؤتمر القمة في ريو . ويقع على عاتق هذه الدورة للجمعية العامة مهمة التنظيم والتنفيذ فيما يتعلق ببعض القرارات الواردة في جدول الأعمال هذا . ويتمثل أحد هذه القرارات في إنشاء لجنة للتنمية المستدامة ، وتؤيد ملديف إنشاء هذه اللجنة تأييدا تاما .

إن ملديف ، كدولة جزرية صغيرة ذات موارد دنيا لا تكفي لمواجهة التحديات البيئية الضخمة التي تقابلنا ، نتطلع بحماس شديد لعقد المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة في عام ١٩٩٣ . ونأمل أن تشارك جميع البلدان إلى أقصى حد ممكن في ذلك المؤتمر .

كما أود أن أذكر أيضا في هذا المنعطف أننا نحتفل في هذه الدورة بالذكرى السنوية لانعقاد قمة عالمية أخرى لا تقل أهمية عن قمة الأرض وهي القمة العالمية من أجل الطفل . وقد وقع على الاعلان الصادر عن القمة حتى الآن حوالي ١٤٠ من رؤساء الدول والحكومات ، وهناك أكثر من ١٣٠ بلدا أعدت برامج عمل وطنية لتحقيق الاهداف الواردة

في الاعلان ، أو هي بسبيلها لإعداد هذه البرامج . وقد آن الاوان لتنفيذ هذه البرامج .
وتعمل ملديف بالتعاون الوثيق مع أعضاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي لتنفيذ
برامج العمل الوطنية التي اعتمدت في المنطقة . وقد انتهينا لتونا من عقد مؤتمر
وزاري معني بالطفل في كولومبو مدر عنه قرار كولومبو من أجل الطفل . ونتشتم أن
تواصل جميع البلدان كذلك إيلاء الاولوية القصوى للأهداف التي حددها مؤتمر القمة
العلمي من أجل الطفل ، وألا تهمل مقاصده النبيلة أبدا .

وقد أثبتت التجربة أن السلم لا يمكن تحقيقه عن طريق القوة أو عن طريق توازن
القوة العسكري . لقد بددنا جانبا كبيرا من مواردنا الثمينة التي لا يمكن تعويضها .
وحان الوقت الآن لبناء طريق للسلم يركز على المشاركة والتعاون . وهذا ما جاهت
الأمم المتحدة على الدوام في سبيل تحقيقه . ونحن ، من جانبنا ، نجدد العهد الذي
قطعناه على أنفسنا بالالتزام بالأهداف والمبادئ النبيلة المكرمة في الميثاق
وبتأييدها تأييدا تاما .

وكما أعلنت في بداية كلمتي ، أن هذا زمن التحديات والغرس . فدعونا لا نهرب
من هذه التحديات . دعونا نواجهها بتصميم وإخلاص . أن أهدافنا لا يمكن أن تتحقق
إلا عن طريق الإرادة السياسية . والعالم يستحق منا هذا ولا أقل من هذا .

السيد بوه بوه (الكامبيرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن

بلغاريا تساهم في بناء النظام العالمي الجديد مساهمة تتفق مع عبقرية شعبها . ونحن نشعر بالرضا إزاء انتخاب السيد سترويان غانيف لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، ونتمنى له كل نجاح في نهوضه بولايته .

ونود أيضا الاشادة بسعادة السفير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية ، الذي نهض بمسؤولياته في مهارة أثناء الدورة السادسة والأربعين التي شهدت ، ضمن أحداث كبيرة أخرى ، إنتخاب الأمين العام الجديد لمنظمتنا .

ويسعدنا التقدم بتهانينا القلبية لسعادة السيد بطرس بطرس غالي . وإن ما أبداه من همة وامتنياز في الاضطلاع بمهامه الجديدة ليعزز ثقتنا بأنه سينجح في اعطاء قوة الدفع الضرورية لعملية التحول التي لا غنى عنها ، والتي تمكن منظومة الأمم المتحدة من الارتفاع الى مستوى التوقعات المتزايدة لعالم ينشد السلم والامن والرخاء للجميع .

وقد عمل سعادة السيد خافيير بيريز دي كويار ، ابن بيرو ، جاهدا في سبيل الغايات ذاتها خلال فترة ولايته المتميزة التي أدار فيها منظمتنا . والكامبيرون تتقدم إليه بالشكر العميق .

لقد قبلت منذ هنيهة في عضوية الأمم المتحدة ثلاث عشرة دولة . وهذا انتصار مَدَوِّ لحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، كما أننا نرى في ذلك علامة من علامات العصر وبداية لمفحة جديدة في تاريخ الجنس البشري . ولذلك ، نسعد بالترحيب بأن تنضم الى صفوفنا أذربيجان ، وأرمينيا ، وأوزبكستان ، والبوسنة والهرمك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وسلوفينيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان ، وكرواتيا .

تنعقد الدورة السابعة والأربعون في وقت لا يزال المجتمع الدولي يحاول فيه معالجة التغيرات الكاسحة التي جبلتها نهاية الحرب الباردة . وعلى الرغم من ذلك ، فإننا نشهد التقاء في الارادات يزداد تماسكا مع الايام في مواجهة الانواع الجديدة من التحديات التي تهدد أمننا الجماعي ، وفي مواجهة التحديات القديمة مثل الفقر

والعوز اللذين يبدو استمرار وجودهما في هذا اليوم والعصر الجديدين وكأنه إنكار لإنسانيتنا المشتركة .

لقد أبرز مؤتمر القمة التاريخي لمجلس الأمن الذي انعقد في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، والذي كان الأول من نوعه على الإطلاق ، تلك النقطة أيما إبراز ، إذ نعش الآمال في إرساء المسؤولية الجماعية لمنظمتنا ، في سعيها لإيجاد حلول لهذه التحديات العالمية ، من الآن فصاعداً على قاعدة من التضامن الدولي الأكثر فعالية . وتتفق الكاميرون مع باقي المجتمع الدولي بشأن ضرورة إعادة الحيوية للأمم المتحدة لزيادة فعاليتها وإعلاء مكانتها وسلطتها ، مما يمكنها من النهوض بالمسؤوليات التي أسندتها إليها الميثاق .

إن الرؤية المشتركة للدول الأعضاء بالدور المركزي الذي يتعين على المنظمة أن تؤديه من الآن فصاعداً في مجال السلم والأمن الدوليين ، وكذلك في مجال التنمية الحيوي بالمثل ، تقتضي ضمنا توفر شرط مسبق هو اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء . وإذا كان الأمر كذلك ، فيجب ألا نميل عملية إعادة التشكيل الجارية الآن إلى تجاهل دول معنية أو أن تؤدي إلى إعادة وزع مبنية على أولويات انتقائية .

ومن الملائم ، الترحيب بالدراسة الهامة في هذا الصدد المعنونة "خطة للسلام" وهي الدراسة التي قدمها الأمين العام بناء على طلب مجلس الأمن . وستؤدي المقترحات الحديثة التي تنطوي عليها ، في اعتقادنا ، إلى تنشيط التفكير المشترك في جميع القضايا المتعلقة بالسلم التي هي قضايا لها الصدارة في اهتمامات المجتمع الدولي . ونحن نشاطر الرؤية العالمية التي تبرز من تلك الدراسة . والواقع أن مشاكل السلم لا يمكن تحليلها من زاوية منع وإدارة الأزمات وحدها ، ذلك أن السلم والأمن يتوقفان على عوامل تتضمن في آن واحد جوانب اجتماعية - اقتصادية وسياسية وعسكرية .

لذلك ، نرحب بالخطوات الباهرة الأخيرة في مجال نزع السلاح التي تمزرت باختتام الإعداد لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وهي اتفاقية تؤيدها الكاميرون كل التأييد . ولكن لا يزال ينبغي إحراز تقدم لكبح خطر انتشار التكنولوجيا النووية وللتصدي للعرض والطلب في مجال الأسلحة التقليدية .

والواقع ، أنه مع أن ازالة أسلحة الدمار الشامل أمر يسهم قطعاً في تعزيز السلم والأمن الدوليين ، فإن تحديد عتبة ، تقتصر على الحد الأدنى ، للأسلحة اللازمة لكفالة أمن الدول أمر سيظمئن المجتمع الدولي الى إمكان التحقيق المنشود لنزع السلاح العام الكامل .

ولعلنا نتمكن بذلك من بناء سلم دائم والافراج عن موارد كبيرة لبناء نظام عالمي جديد يكون أكثر عدالة ويتسم بتضامن أكبر ويوجه الى تقدم كافة البشر وتحقيق إمكاناتهم .

وهذا هو الاساس المنطقي الصحيح للمبادرة التي اتخذتها الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى ، والرامية الى تنفيذ تدابير يرجح لها أن تؤدي الى بناء الثقة وتعزيز الأمن والتنمية في منطقتنا دون الإقليمية .

وهكذا أعلن الأمين العام ، طبقاً لقرار الجمعية العامة ٣٧/٤٦ بء ، الذي اتخذ بتوافق الآراء في الدورة السادسة والأربعين ، إنشاء لجنة استشارية دائمة تكون مسؤولة عن مسائل الأمن في افريقيا الوسطى . والواقع ، أن الدول الإحدى عشرة التي تنتمي الى منطقتنا دون الإقليمية والتي اجتمعت في ياوندي في الفترة من ٢٧ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣ تحت رعاية الأمم المتحدة ، قد اعتمدت برنامجاً لعمل اللجنة يندور حول مجموعة من التدابير تتناول خاصة إنشاء مركز تدريب لأفراد عمليات حفظ السلم ، والدخول في ميثاق عدم اعتداء ، وإنشاء مقر دولي لمعالجة الأزمات مزود بالموظفين اللزمين .

وأود في هذا الخصوص باسم الداعين للبرنامج الاعراب عن تقديرنا للمنظمة لما قدمته من مساعدة حتى الآن في تنفيذ تدابير بناء الثقة في افريقيا الوسطى . ونأمل بصدق أن تقدم الأمم المتحدة ، وفرادى الدول الاعضاء ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، مساعداتها لبرنامج عمل اللجنة .

ويجب أن تكون لإزالة الغافة والتخلف الاولوية في الاهتمامات الحالية للمجتمع الدولي . وتحقيقا لذلك الغرض ، اتفقنا على استراتيجيات وبرامج عمل من المقرر تنفيذها . وينطبق هذا على الاعلان الذي صدر عن الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي . كما أن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع هي جزء من هذا الاتجاه وكذلك قطاعا الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد أخيرا في ريو .

وبالاضافة الى ذلك ، أرى أن بلداننا قد اتخذت في مجموعها عددا معينا من الخطوات الاقتصادية والسياسية . فمن الناحية الاقتصادية ، أجرت إصلاحا مؤلما في سياق خطط التكيف الهيكلي ، ومن الجانب السياسي ، بدأت تنفيذ عملية إدخال النظام الديمقراطي لكي تضمن لشعوبها التقدم والتمتع بحقوق الانسان على نحو أكثر فعالية . غير أن الجهود المبذولة على هذا النحو من قبل البلدان النامية ، يجب ، كي يكون النجاح حليفها ، أن تقترن باحترام البلدان المتقدمة النمو للجهود المقطوعة ، بحيث يكتمل العقد الجديد للتضامن العالمي لمصالح التنمية ، وهو عقد ينطوي على التعبير عن الرؤية المتلاقية للمجتمع الدولي بصدد الاستراتيجيات وبرامج العمل التي يتعين تنفيذها .

وعلى ضوء ، تلك المعلومات الاساسية ، فإن البيئة الاقتصادية الدولية الحالية ، خاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية ، يجب ألا تظل غابا يسود فيها قانون المضاربة الذي لا يرحم ، ويزدري فيها بالمطالب المشروعة لبلداننا بالحصول على مقابل أكثر إنصافا لسلعنا الاساسية .

وفضلا عن ذلك ، فإن الوقت قد حان لإيجاد حل مرضي لمشاكل الديون ، التي يشل عبؤها اقتصاداتنا ، من حيث خدمة الديون التي تؤدي الى تحول صافي التدفقات المالية لمصالح البلدان الغنية والمؤسسات المتعددة الجنسيات وهو تحول لا يطاق .

وفي هذا الصدد ، أود أن أرحب بمضة خاصة بقرار ريو فيما يتعلق بالموارد المالية ، فهو قرار يُؤمّن من نطاق الاستفادة من إلغاء الديون ليشمل البلدان متوسطة الدخل . ويحدونا الأمل في أن يترجم هذا القرار الهام إلى عمل .

ولست بحاجة إلى أن أؤكد الخطورة البالغة للحالة في إفريقيا ، حيث توجد أزمة إقتصادية لم يسبق لها مثيل ، وقد زادت من تفاقمها الكوارث الطبيعية ، والحروب الأهلية والاضار الاجتماعية المترتبة على التكيّف الهيكلي ، وكلها عوامل تهدد عملية تعميم الديمقراطية . ولئن كانت مسؤولية هذه الحالة تقع في المقام الأول على البلدان الإفريقية أنفسها ، فليس بوسع المجتمع الدولي أن يقف منها موقف اللامبالاة .

ومن ثم كانت الأمم المتحدة على حق تماما اذ قررت إيلاء اهتمام خاص لهذه الحالة . ومن واجبنا جميعا أن نعمل على ألا يلقي جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد من أجل إفريقيا في التسعينات نفس المصير المؤسف لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا . لذلك ، ينبغي الإسراع بالشروع في هذه الخطة وتوفير الموارد اللازمة لخطط العمل التي تضعها المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذها .

ويحدوني الأمل في أن يهيئ المؤتمر المعني بالتنمية في إفريقيا الذي يعقد في اليابان في عام ١٩٩٣ الفرصة لتعبئة موارد إضافية لكي تستأنف التنمية ويبدا الانتعاش الاقتصادي في قارتنا . إن مبادرة الأمين العام المتعلقة بعقد مؤتمر دولي معني بالتمويل من أجل التنمية ، مبادرة تستند إلى تلك الشواغل ذاتها ، وتستأهل دعم المجتمع الدولي .

إن الموارد المتاحة في العالم تتناسب مع التحديات الكبرى لعصرنا . وفي الواقع ، لم يكن السياق الدولي مؤاتيا أبدا مثلما هو الآن من أجل البدء في حوار حقيقي بين الشمال والجنوب يأخذ في الاعتبار مصالح الجميع . وفي هذا الصدد ، فإن عقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية من شأنه أن يوفر فرصة للبدء في إجراء تحليل متعمق للتنمية البشرية من كل جوانبها ، وذلك في سياق الاجتماعات الدولية المقبلة

المعنية بحقوق الإنسان ، والمرأة ، والسكان . والواقع ان علينا ان نتفق على ان نعلق على حقوق الفرد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفس الاهمية التي نعلقها الان على الحقوق المدنية والسياسية ، والتي تتخذ للأسف صبغة انتقائية في الكثير جدا من الحالات . ومن ثم ، يمكننا ان نقهر الفقر ، ونهتئ الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة مع مراعاة احتياجات النمو وضرورات حماية البيئة لصالح الجنس البشري في الوقت نفسه . ويعد إنشاء لجنة للتنمية المستدامة خلال الدورة الحالية خطوة هامة في هذا السبيل .

لا يمكن ان يُحرز التقدم ان تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا في مناخ من السلم والامن العالميين . وللأسف مازال هناك حتى الآن العديد من الصراعات وبسوء التوتر التي تهدد السلم على نحو خطير . ومن ثم ، فإننا نشعر بالانزعاج بصفة خاصة إزاء الصراعات الإثنية العنيفة والمحنة التي تمزق شعوب يوغوسلافيا السابقة . إن الكامبيرون تناشد أطراف الصراع ان تصفى إلى صوت العقل وتوقف هذه الحرب ، التي هي نتيجة لايديولوجية محزنة تتنافى وروح العصر . إننا سنواصل دعم كل الخطوات التي يتخذها مجلس الامن ، والمجموعة الأوروبية ، وغيرها من الجهات للتوصل إلى حل مرض . وفيما يتعلق بالشرق الاوسط ، فلابد من مواصلة عملية السلم التي بدأت في مدريد وما زالت جارية حتى الان بغية الحفاظ على إمكانية بلوغ سلم قادر على الممود أمام تقلبات الزمن والرجال ، سلم يغضي أخيرا وبصورة قاطعة إلى المصالحة بين شعوب المنطقة .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، فإن التحول المتسق إلى بلد ديمقراطي غير عرقي وموحد أمر في مصلحة الجميع . وقد انبثقت احتمالات إيجابية عن القمة التي عقدت مؤخرا بين السيدين مانديلا ودي كليرك ونحن نؤيدها تماما .

وفي حين أننا نرحب بالالتزام بوقف إطلاق النار في كمبوديا ، فإننا ندعو كل الاطراف المعنية إلى التعاون الكامل مع السلطة الإنتقالية للأمم المتحدة لتمكينها من الاضطلاع بمهمتها في إطار اتفاقات باريس . ومن دواعي فخر الكامبيرون أنها تمكنت من

الاسهام في السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا بإرسال كتيبة من القوات المدنية وفريق لمراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار إلى هذا البلد المديق . ونحن نفتنم هذه الفرصة لنؤكد مرة أخرى استعدادنا لخدمة قضية السلم .

ونحن نرحب أيضا ببلوغ عملية السلم في أنغولا ذروتها ، حيث أجريت الانتخابات توا تحت إشراف الأمم المتحدة . وفي ذلك البلد الشقيق ، تتفتح الآن فرصة مؤاتية لتحقيق المصالحة الداخلية ، والشروع في أعمال الإعمار الوطني ، الأمر الذي يضيف دينامية جديدة إلى الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقتنا دون الإقليمية .

ونحن نأمل بكل إخلاص أن تأخذ الأحداث نفس هذا المسار في الصومال وليبيريا وموزامبيق والصحراء الغربية ومائر المناطق الأخرى في العالم ، التي مازالت الصراعات تمزقها حتى الآن .

وللأسف، لا تعتبر تحديات السلم والأمن الدوليان ولا البيئة والتنمية ، التحديات الرئيسية الوحيدة في عصرنا هذا . فهناك وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب "الايدز" والمخدرات والارهاب وغيرها من آفات العصر التي تدعو جميعها إلى زيادة حشد الجهود باكثر مما حشدت من أى وقت مضى . ومنواصل تأييد التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لمكافحتها . وينبغي متابعة الاجراءات التي اتخذت في هذا المجال وتعزيزها . ولهذا السبب ، نؤكد من جديد تأييدنا للمبادرات القاضية بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية ، وعقد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة ، والمؤتمر المعني بالطفل الإفريقي ، والمؤتمر المعني بالسكان والتنمية ، والمؤتمر المعني بحقوق الإنسان .

وأخيرا ، وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي هي من صنع الإنسان ، نحن نوافق على الخطوات التي اتخذتها المنظمة صوب إعادة الهيكلة والترشيد والتنسيق ، وهي خطوات أدت إلى إنشاء مكتب منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الكوارث .

وكما أكدنا في العام الماضي ، فقد اختارت الكامبيرون طريق الديمقراطية ، وبدأت بحزم في إجراء تغييرات عميقة ترمي إلى إنشاء مجتمع أكثر ديمقراطية تُحترم فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين بأكثر مما كان عليه الوضع في أي وقت مضى . وعقب الانتخابات التشريعية ، التي جرت في جو من الوضوح وفي ظل إدارة سليمة ، كما لاحظ عدد كبير من المراقبين المستقلين من مختلف الجنسيات ، أصبح لدى الكامبيرون برلمان متعدد الأحزاب تتجسد فيه الديمقراطية من خلال التعبير الحر .

وقد أدى طابع المجتمع الجديد في الكامبيرون التعددي والديمقراطي والقائم على وجود المعارضة إلى إنشاء حكومة إئتلافية مسؤولة أمام البرلمان . وفي غضون بضعة أيام ، أي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ، ستتم هذه العملية إلى ذروتها بإجراء انتخابات رئاسية تشتمل على ٨ مرشحين للرئاسة على الأقل . ونحن مدينون بكل هذا التقدم للرئيس بول بيا ، رجل التجديد الذي لاشك في تعلقه بالانفتاح والتزامه بالديمقراطية في الكامبيرون .

وتود الكامبيرون أن تفضل بدورها في تلبية الاحتياجات التي ينطوي عليها النظام العالمي الجديد الذي مازال في مرحلة التكوين . ومن الواضح أن هذا يجد ذاته بعد هدف بعيد المدى ، ويتعين السعي إلى تحقيقه بخطى متناسبة ومجتمعة ، وهو يحتاج إذا أريد له أن يكلل بالنجاح ، إلى مساعدة وتعاون من جانب كل ذوي النوايا الحسنة . وإنني لعل شقة من أن نؤمن أن نعمل على ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطى الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد .

أود أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ تحدد البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للمرة الاولى وبخمس دقائق للمرة الثانية ، وينبغي إن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد أميني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : استمعت الجمعية بعد ظهر اليوم إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة . ويود وفد بلادي أن يسترعى انتباه الجمعية إلى النقاط الآتية فيما يتصل بذلك البيان .

بالنسبة لما ورد في بيان الإمارات العربية المتحدة من اشارات إلى بلدي ، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا باختصار شديد نهجنا الشامل وسياستنا تجاه منطقة الخليج الفارسي وجيراننا في هذه المنطقة ، التي تقوم على صيانة وتعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار . ونحن نرى أن هذا النهج وحده هو الذي يمكنه أن يكفل الاستقرار في المنطقة . لقد شرح وزير خارجيتنا هذا الأمر في الأسبوع الماضي في بيانه إلى الجمعية ، والحقيقة أنه قدم خطة عمل مفصلة إلى الجمعية في العام الماضي .

وإن قلت هذا ، اسمحوا لي بأن أضيف أنه منذ البداية حاولت حكومة جمهورية ايران الاسلامية بجد أن تحسم عدم التفاهم القائم فيما يتعلق بوضع الأفراد المقيمين في جزيرة أبو موسى من غير مواطني الامارات العربية المتحدة .

وتحقيقا لهذه الغاية ، وإدراكا لحاجة المنطقة إلى الهدوء التي هي حاجة ماسة بأكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى ، وكذلك لضرورة أن يحكم التفاهم وحسن الجوار العلاقات بين البلدان في منطقة الخليج الفارسي ، دخلنا في مفاوضات مع الطرف الآخر . وكان أملنا أن يتبع الطرف الآخر نفس النهج ونفس السلوك ، إلا أن طرف الامارات العربية المتحدة أشار بعض المسائل في المفاوضات كانت كلها غير ذات صلة بالموضوع المطروح ، مما دفع بالمحادثات الخنائية إلى التوقف في تلك المرحلة . وهذا المسلك لا يساعد على حسم المشكلة .

وجمهورية ايران الاسلامية ترى أن النهج الذي تناول به الطرف الآخر المسألة ، بما في ذلك الاسراع باصدار بيان عن حالة المفاوضات ، يتعارض مع مصالح البلدين والمنطقة بأسرها . وجمهورية ايران الاسلامية ، بينما تؤكد مجددا نهجها القائم على المبدأ بالنسبة للحالة في جزيرة أبو موسى ، والتزامها بالاتفاقات والتفاهات القائمة ، بما في ذلك تلك التي جرى التوصل اليها عام ١٩٧١ ، تؤكد مجددا مرة أخرى استعدادها لمواصلة المحادثات الثنائية لحل سوء التفاهم الأخير ، على أساس احترام مبادئ السيادة ووحدة الأراضي وحسن الجوار وضرورة صيانة الأمن والهدوء في المنطقة .

إن لنا تاريخنا من العلاقات الاخوية مع الامارات العربية المتحدة ، ونحن واثقون بأن الحكمة والتبصر سيسودان في نهاية الامر مما لا يتيح مزيدا من الغرض أمام عناصر خارجية راحت في بياناتها واعلاناتها الرسمية تتظاهر بالنقاوة والدفاع عن الحق بينما هي تحاول ازكاء نيران مصالح ليست هي مصالح الامارات العربية المتحدة أو إيران أو منطقة الخليج الفارسي .

السيد السويدي (الامارات العربية المتحدة) : أخذ الكلمة لكي

أمارس حقّي في الرد على الكلمة أو حق الرد الذي القاه ممثل ايران .

أود أن أؤكد هنا من جديد أن السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى هي لدولة الامارات العربية المتحدة . وأود باسم وفد بلادي أن أؤكد على أن دولة الامارات العربية المتحدة رفضت منذ عام ١٩٧١ الاحتلال العسكري الايراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ، وما زالت ترفض هذا الاحتلال وتعتبره عملاً غير مشروع ومخالفاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . ولقد أكدت بلادي هذا الرفض بتمسكها بالسيادة على هذه الجزر في مجلس الأمن وفي غيره من أجهزة الأمم المتحدة وبأنها تعتبر الوجود الايراني فيها مجرد احتلال ليس إلا . وكانت بلادي تأمل أن تقوم جمهورية ايران الاسلامية باعادة تلك الجزر العربية إلى دولة الامارات في إطار تصحيح المظالم التي سببها عهد الشاه . واعتماداً على ذلك وعلى العلاقات التاريخية التي تربط شعبينا ، حاولت بلادي تسوية ذلك النزاع بالطرق السلمية وخاصة

ضمن إطار الاتصالات الثنائية . ومن المؤسف إن حكومة جمهورية ايران الاسلامية لم تستجب لمحاولاتنا ، بل على العكس قامت مؤخراً بتصعيد النزاع عن طريق اللجوء إلى مجموعة من المؤسسات والاجراءات غير الشرعية ضد مواطني الامارات في جزيرة أبو موسى ، مما في ذلك استعمال القوة العسكرية . ورغم هذا كله تود بلادي أن تؤكد مرة أخرى استعدادها لتسوية هذا النزاع بأي من الطرق السلمية التي نمر عليها الميثاق ، استهدافا لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث التي هي جزء من أرضها . وينطلق هذا من ايمان بلادي بأن الاستقرار في منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها ، واحترام كل دولة لسيادة الاخرى ، وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية . وندعو جمهورية ايران الاسلامية للاستجابة لذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

جمهورية ايران الاسلامية ، الذي يرغب في التكلم مرة ثانية ممارسة لحق الرد .
والكلمة محددة بخمس دقائق .

السيد أسعدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم أكن أعتقد أنني سأضطر للتكلم ثانية لأنني افترضت أننا قد أوضحنا موقفنا في الجمعية العامة في البيان الذي أدلى به وزيرنا في وقت سابق وفي بياني الموجز الذي أدليت به قبل بضع دقائق . ان الحالة جلية تماماً وموقفنا تجاهها واضح كل الوضوح . وانه لمن المؤسف أن يستخدم وفد الامارات العربية المتحدة عبارات استفزازية وإشارته بشأن مشكلة الحالة في جزيرة أبو موسى التي أوضحنا في مناسبات عديدة أنه يمكن حلها بسهولة باللغة على أساس التعهد الذي قبلناه في عام ١٩٧١ .

إن فكرة المزاعم الاقليمية ، وخاصة في الخليج الفارسي فكرة غريبة . فالجميع يعلم ان إشارة هذه المزاعم القديمة من قبل أي بلد في منطقتنا سيؤجج النار في المنطقة بأسرها . ليس هناك جدوى من وراء هذه المزاعم الاقليمية . لقد تلقينا للتو في نشرة الانباء التي أذيعت عصر اليوم نبأ وقوع اشتباك مسلح بين المملكة العربية السعودية وقطر قتل فيه مواطن مصري وآخر قطري . هذه هي الحالة في المنطقة : فهناك الذي يريد أن يفتح صندوق الانفاس ؟

إن ما نحتاجه في المنطقة هو السلم والهدوء والاستقرار وعلاقات حسن الجوار والتفاهم ومشاعر الصديق والاخلاص بين الاشقاء . اننا نناشد أشقاءنا في الامارات العربية المتحدة أن يصغوا إلى صوت العقل والحكمة . اننا نناشدهم بكل صدق . وكما قلت قبل بضع دقائق ، يجب ألا نسمح لبعض العناصر الخارجية إن تؤجج النار . وانه متأكد أن هذا الوفد واثق ، شأنه شأن الوفد الآخر الجالس في الطرف الآخر من القاعة ، بأن تاجع النار لا يخدم مصالحنا .

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات

(A/47/409/Add.2)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة الان في الوثيقة A/47/409/Add.2 التي تتضمن رسالة مؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات . وكما يعلم الاعضاء ، قررت

الجمعية العامة في الفقرة ٧ من قرارها ٢٤٣/٤٠ أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية العامة ما لم تأذن الجمعية العامة صراحة له بذلك .

وكما ورد في الرسالة التي أشرت إليها توا ، أوصت لجنة المؤتمرات بأن تأذن الجمعية العامة لمجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بعقد اجتماع خاص في المقر في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر توصية لجنة المؤتمرات ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠